الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

الكتاب السنوي للميزانية العامة للاتحاد

إصدار خاص للمجتمع

2026

الاستثمار في الإنسان لضمان مستقبل مزدهر

تجسّد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً عالمياً رائداً في ترسيخ القيم الإنسانية وصناعة المستقبل، بما يعزز مكانتها وحضورها الريادي على الساحة العالمية، مستندةً إلى رؤية طموحة تضع **الإنسان** محوراً للتنمية وغايةً للتوجهات الوطنية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، تعتمد الحكومة الاتحادية إطاراً وطنياً متكاملاً في تطوير الميزانية العامة للاتحاد، استناداً إلى التوجيهات الرشيدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله»، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، وذلك لتحقيق أعلى مستويات جودة الحياة والعيش الكريم لأبناء الوطن، وفق استراتيجية متكاملة أساسها الإنسان الذي هو رأس المال الحقيقي وأهم عناصر ثروة الإمارات.

وانطلاقاً من رؤية الدولة لعام 2026 **«عام الأسرة»**، تؤكد الميزانية أن الأسرة تمثل نواة المجتمع وركيزته الأساسية، وأن الاستثمار في الإنسان يبدأ من الاستثمار في الأسرة، بوصفها المحرك الرئيس في تنشئة أجيال قادرة على المساهمة في المسيرة التنموية، فهي المدرسة الأولى للقيم والسلوك والهوية والانتماء. ويسهم تمكين الأسرة في تعزيز تماسك المجتمع وترسيخ قيم الاستقرار والرفاه، وتهيئة بيئة داعمة لنمو أجيال قادرة على مواصلة دفع عجلة التقدم وصناعة مستقبل أكثر إشراقاً.

وتقدّم الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026 رؤية متجددة تعكس التزام القيادة الرشيدة بترسيخ نهج تنموي يقوم على **الاستثمار في الإنسان باعتباره الركيزة الأساسية لبناء مجتمع متماسك ومستقبل مزدهر.** وتأتي الميزانية العامة لتدعم برامج تنموية تسهم في تمكين جميع أفراد المجتمع، وتعزيز جودة الحياة، والارتقاء بالخدمات الحكومية، بما يحقق نقلة نوعية في مسار التنمية المستدامة، ويترجم عنوان هذا الكتاب إلى واقع عملي يرسّخ قوة الأسرة ويعزّز تماسك المجتمع.

2026

جدول المحتويات

01 إطار الميزانية العامة للاتحاد 04

02 إنجازات ومستهدفات المبادرات الوطنية 06

03 الميزانية العامة للاتحاد 30

04 نظرة عامة عن الاقتصاد الوطني 38

05 نظرة عامة عن الاستدامة المالية 40

01 إطار الميزانية العامة للاتحاد

تُعدّ عملية إعداد الميزانية الاتحادية في دولة الإمارات نموذجاً بارزاً يجمع بين الكفاءة والفعالية، إذ شهدت تطوراً مستمراً لتواكب التغيرات الاستراتيجية والاقتصادية.

بدأت الوزارة بتطبيق

«ميزانية البنود» في عام 1972

انتقلت إلى

«ميزانية البرامج والأداء» في عام 2001

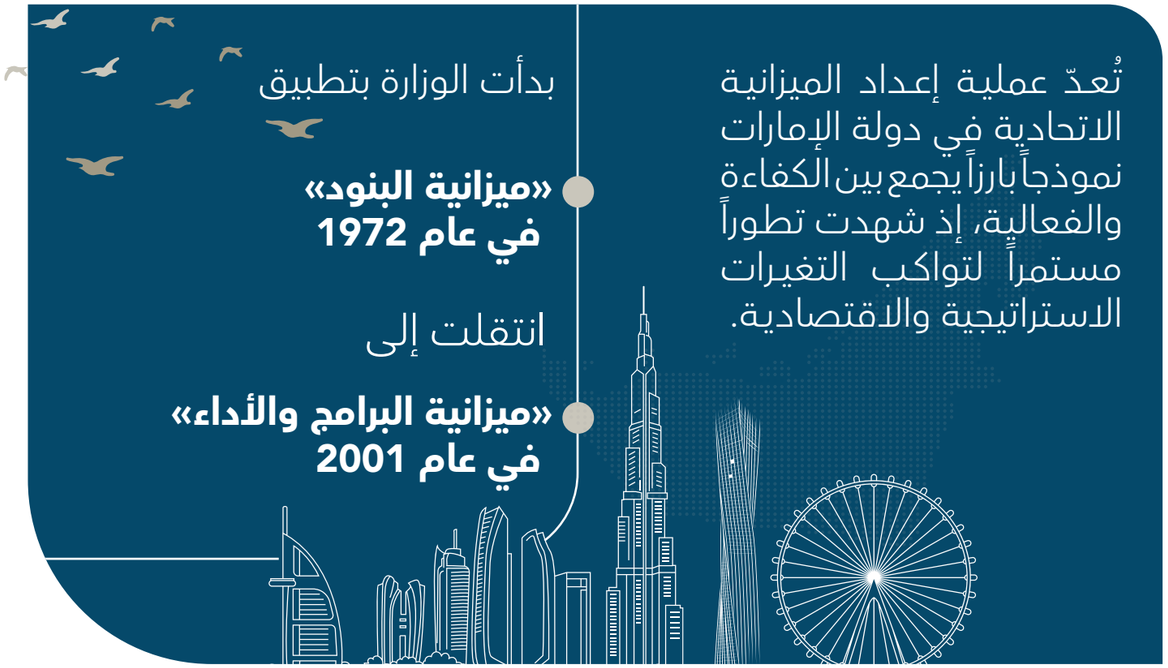

وقد أسهم اعتماد ميزانية البرامج والأداء في إرساء نهج يربط بين المدخلات (الاعتمادات) والمخرجات (الأهداف)، الأمر الذي مكّن الحكومة الاتحادية من مواصلة تطوير منهجيات التخطيط المالي بدقة أعلى، من خلال إعداد "الميزانية متوسطة المدى" في 2008، ثم "الميزانية الخمسية" في 2017. كما أسهم تطبيق النظام الآلي لإعداد الميزانية منذ 2011 وإدراج التصنيف الوظيفي للنفقات الحكومية منذ 2014 في رفع مستويات الشفافية والدقة لتوجيه الإنفاق على وظائف الحكومة وفق أولوياتها والقدرة على مواكبة أفضل الممارسات العالمية.

وقد شهدت الميزانية الاتحادية نمواً استثنائياً، إذ ارتفعت من **200 مليون درهم في 1972** إلى **92.40 مليار درهم في 2026**، بفضل مجموعة من العوامل أبرزها:

- **الربط الإستراتيجي ومواءمة الميزانية** مع استراتيجيات الجهات الاتحادية المنبثقة من رؤية الدولة لضمان تحقيق المستهدفات الوطنية.
- **التخطيط المالي الفعّال** عبر توزيع الموارد وفق الأولويات على المدى المتوسط.
- **كفاءة الإنفاق الحكومي** عبر تطبيق الميزانية الصفرية التي تعيد تقييم تكلفة كل نشاط للحد من الهدر.
- **التحول الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي**، مما يعزز القدرة على متابعة الأداء وتحسينه بشكل مستمر.

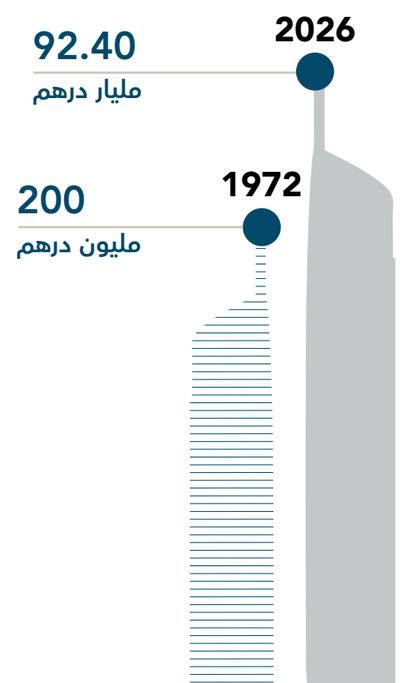

تلتزم الحكومة الاتحادية بمبادئ الشفافية والمساءلة عبر خمس مراحل أساسية لإعداد الميزانية مما يدعم التنمية المستدامة في مختلف القطاعات وتحقيق المستهدفات الوطنية:

الإعداد

تقدير الإيرادات والمصروفات من قبل الجهات الاتحادية

الاعتماد

يقوم مجلس الوزراء "الموقر" باعتماد مشروع قانون الميزانية العامة للاتحاد، ومن ثم يتم رفعه للمجلس الوطني الاتحادي للمناقشة وإبداء الملاحظات، ويتم رفعه للمجلس الأعلى للاتحاد للاعتماد النهائي وإصداره من صاحب السمو رئيس الدولة "حفظه الله"

التنفيذ

بعد صدور قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد، تُخطر الجهات المعنية بالاعتمادات المخصصة وتبدأ عملية التنفيذ

المراجعة

تقوم وزارة المالية بإعداد مشروع قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد وترفعه إلى لجنة الميزانية العامة للاتحاد "الموقرة"

التخطيط

يعتمد تخطيط الميزانية العامة على مجموعة من المحاور الأساسية تأتي في مقدمتها موائمة الإيرادات المتوقع تحصيلها مع حجم الانفاق العام المستهدف وتحديد الأولويات لرفع كفاءة الانفاق الحكومي، وتبدأ عملية تخطيط الميزانية العامة من بداية العام، ومن ثم إصدار تعميم مالي من وزير المالية يحدد الخطوط العريضة لمشروع الميزانية

02 إنجازات ومستهدفات المبادرات الوطنية

تعمل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، على تنفيذ مبادرات وطنية متكاملة تنسجم مع رؤية "الإمارات 2071"، وتُعزّز **الاستثمار في الإنسان والأسرة بوصفهما الركيزة الأساسية لمستقبل مزدهر ومستدام.** وتنطلق هذه الجهود من نهج يقوم على الابتكار والاستدامة وتطوير الخدمات الحكومية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز قدرة المجتمع على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار، يبرز الكتاب السنوي للميزانية العامة للاتحاد ما حققته الجهات الاتحادية من إنجازات نوعية ومستهدفات استراتيجية تعكس توجيه الموارد نحو أولويات تمس **حياة الأفراد بشكل مباشر**، وتعزز كفاءة الإنفاق، وترتقي بالخدمات العامة في القطاعات الحيوية. وقد شملت هذه الإنجازات تطوير الخدمات الحكومية والرقمية، والارتقاء بالمنظومتين الصحية والتعليمية، ودعم النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وتعزيز الحماية الاجتماعية والثقافية، وترسيخ الأمن والعدالة، إلى جانب تحسين البنية التحتية والإسكان، في منظومة مترابطة **تضع الإنسان في صدارة الاهتمام، وتؤسس لمجتمع متماسك** وآمن وقادر على صناعة **مستقبل مزدهر ومستدام.**

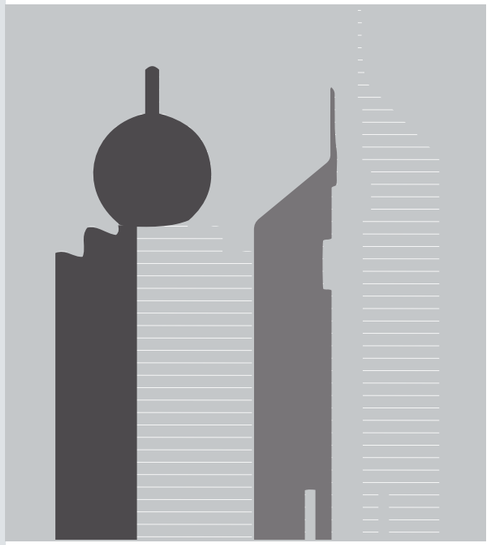

بيانات المبادرات حتى نهاية شهر نوفمبر من عام 2025

2.1 الاستثمار في الإنسان من خلال كفاءة الخدمات العامة

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان،** في تطوير **منظومة الخدمات العامة** بهدف تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة المرتبطة بالحياة اليومية للأفراد والمؤسسات، وذلك من خلال تسريع التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات، والارتقاء بجودة الخدمات الإلكترونية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات، بما يضمن سهولة الوصول، وسرعة الإنجاز، ومستويات أعلى من الموثوقية. ويستند هذا التوجه إلى رؤية اتحادية تسعى إلى بناء حكومة رقمية ذكية **تدعم الابتكار، وتصفير البيروقراطية،** وتعزز تجربة المتعاملين، بما يوفر منظومة خدمية متكاملة تستجيب **لاحتياجات الأسرة وتواكب متطلبات المستقبل.**

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **30.82 مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **22.59 مليار درهم** في عام 2025, **وقيمة 15.58 مليار درهم** في عام 2024.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

2.1.1 التحول الرقمي وتصفير البيروقراطية

تطوير خدمات رقمية مترابطة عبر إعادة هندسة الإجراءات ورقمنة الخدمات اليدوية، مع توظيف الذكاء الاصطناعي في أبرز القطاعات الحيوية:

التعليم:

- تحديث الأنظمة التقنية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لرفع الكفاءة التشغيلية وتحسين خدمات الطلبة وأولياء الأمور ودعم موظفي الجهات الاتحادية، مع تطوير **وتحسين 90% من الأنظمة والتطبيقات** وفق المعايير التقنية المعتمدة.
- تحديث نظم الحوكمة وإجراءات الترخيص والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والمعاهد ومراكز التدريب، من خلال **تقليل إجراءات الترخيص** وتحديث العمليات والإجراءات بما يضمن **الكفاءة** والشفافية في تقديم خدمات التعليم.
- إطلاق مبادرة **خدمات 360** التي تهدف إلى **تبسيط الإجراءات** وتحسين كفاءة الخدمات الرقمية عبر **تقليل الإجراءات البيروقراطية، وخفض متوسط زمن إنجاز الخدمات،** وتطبيق معايير التقييم العالمية للخدمات الحكومية الرقمية، وتطوير آليات قياس أثر الخدمات واستخدام نتائجها للتحسين المستمر.
- إعادة تصميم منظومة ترخيص واعتماد البرامج الأكاديمية مما أسهم في تقليص إجراءات اعتماد البرامج **بنسبة 97%.**
- تسريع إجراءات الاعتراف بالمؤهلات الصادرة من داخل الدولة من خلال **الربط الإلكتروني مع المؤسسات التعليمية المرخصة،** وخدمة **12,847 طلباً،** مع إنجاز إجراءات التصديق **خلال نفس يوم** تقديم الطلب.
- تعزيز ثقافة الجودة والتميز المؤسسي في الجامعات عبر تنفيذ التقييم الذاتي، وتطبيق مبادرات تميز مؤسسي، وتحسين عدد من الخدمات والإجراءات ضمن إطار تصفير البيروقراطية.
- تطوير البنية الرقمية وخدمات **تقنية المعلومات الجامعية** عبر تنفيذ مشاريع تقنية تلبي توقعات الأطراف المعنية، ورفع نسبة إنجاز الطلبات ضمن اتفاقيات مستوى الخدمة، وضمان توفر خدمات البنية التحتية الضرورية.
- التدخل الاستباقي لمعالجة التعثر الأكاديمي عبر تحليل **129,000** سجل من بيانات أداء الطلبة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، **وخفض نسبة التسرب الطلابي إلى 8% بدلًا من 10%،** ورفع معدل الاستبقاء بنسبة 5% بين الطلبة المستهدفين.

الصحة:

- توحيد وتبسيط ترخيص المهنيين الصحيين على مستوى الدولة عبر **منصة وطنية موحدة** تتيح تقييماً موحداً وتأمين عمل موحداً ورخصة مزاولة مهنة معتمدة.
- إتاحة الوصول الرقمي للسياسات والتشريعات الصحية الوطنية من خلال **رفع كامل السياسات والتشريعات** على منصة موحدة مع ملخصات.
- إطلاق **نظام أمانة** القائم على الذكاء الاصطناعي والذي يقوم بتحليل المخالفات في المنشآت واتخاذ قرارات فورية ومساعدة المفتشين في عمليات التفتيش على المنشآت الصحية. من خلال تحديد المخاطر المحتملة وتقديم توصيات استباقية. مما يهدف إلى تحسين كفاءة الرقابة، تعزيز الدقة، وزيادة الشفافية في عمليات التفتيش.
- أتمتة تدقيق المخططات الهندسية للمنشآت الصحية باستخدام الذكاء الاصطناعي، مما أسهم **في تقليل متوسط وقت المراجعة بنسبة 40%** وتسريع إصدار التقارير إلى 5 دقائق لكل مخطط.
- إعادة هندسة خدمات ترخيص المنشآت الصحية ومزاولي المهن الصحية باستخدام الذكاء الاصطناعي عبر تقديم **80 خدمة تمثل 80% من خدمات الترخيص**، وتخدم أكثر من **100,000 متعامل**، مع خفض لا يقل عن **50% من المدد الزمنية للإجراءات.**
- تنظيم وترخيص الأنظمة الصحية الإلكترونية والذكية من خلال إطلاق إطار تنظيمي موحد وزيادة عدد الأنظمة المرخصة وفق الإطار الجديد **بنسبة 20%.**

الصناعة:

- تطوير منصات **الخدمات الرقمية الصناعية** لدعم التطوير المستمر لرحلة المتعاملين ومواكبة المتطلبات الجديدة للخدمات الحكومية في القطاع الصناعي.
- تحديث إطار مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي عبر تنفيذ **173 تقييماً**، وانضمام **30 شركة صناعية**، وتحقيق **800 وظيفة عالية التقنية** خلال عام 2024، وبلوغ قيمة الاستثمارات الناتجة عن التقييم نحو **1.04 مليار درهم.**
- تعزيز الوصول الرقمي **لأصحاب الهمم** من خلال **إتاحة لغة الإشارة** في الموقع الإلكتروني، بما يضمن الامتثال لمعايير النفاذية الرقمية.
- **تصفير البيروقراطية** في الخدمات الصناعية عبر **إعادة هندسة 20 خدمة و10 عمليات** خلال عامي 2024 و2025.
- تطوير نموذج المواصفات الذكية مما أسهم في **خفض التكاليف بنسبة 50%**، واستكمال الربط مع **55 نظاماً وطنياً وإقليمياً**، وبلوغ نسبة مطابقة المنتجات للمواصفات **93.2%.**

الاتصالات:

- إطلاق **قناة رقمية لقياس جودة التغطية الشبكية** تتيح بث المؤشرات بشكل لحظي بداية من تقديم الطلب حتى إغلاقه، بما يدعم **تحسين جودة خدمات الاتصالات** وتعزيز التنافس بين المشغلين.
- إجراء مسح قياسي واسع النطاق حول **شبكات الهاتف المتحرك** في الدولة شامل لجودة شبكات وخدمات الهاتف المتحرك، والذي يعزز جودة وكفاءة شبكات وخدمات مشغلي قطاع الاتصالات، بما يسهم في رفع الأداء العام للقطاع وتحقيق استدامة الخدمات والمحافظة على موقع دولة الإمارات كدولة **رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**.
- تقييم مستوى **رقمنة خدمات الاتصالات** عبر القنوات الرقمية من خلال قياس كفاءة خدمات B2C وB2B وتحديد **مجالات التحسين** لتسريع التحول الرقمي في القطاع.
- تنظيم وحوكمة سوق **الرسائل النصية القصيرة** عبر توثيق رمز المرسل وتطبيق ضوابط تنظيمية جديدة لمكافحة الرسائل الاحتيالية **وحماية المستخدمين.**
- تطوير نظام آلي لقياس **جودة خدمات الإنترنت الثابت** لقياس السرعات والاستقرار، وتقديم تحليلات وبيانات تدعم التخطيط المستقبلي للبنية التحتية وتحسينها، للارتقاء **بجودة وأداء خدمات الإنترنت.**
- تقييم وتصنيف مراكز خدمة المرخص لهم بهدف توحيد معايير الخدمة، وضمان الاتساق، **وتشجيع المنافسة** في تقديم خدمات الاتصالات.
- **إنشاء منصة حديثة مدعومة بالذكاء الاصطناعي** لتبسيط وأتمتة تسجيل واختبار واعتماد معدات الاتصالات والمراقبة الفورية، بما يعزز الامتثال للمعايير العالمية ويحد من التدخل اليدوي.
- إجراء تقييم شامل للمنافسة في سوق الهاتف المتحرك باستخدام مؤشر الأسعار لتحديد الالتزامات الاستباقية وضمان تعزيز المنافسة مما يؤدي إلى **تحسين جودة الخدمات وخفض الأسعار.**
- تنفيذ تدقيق مستقل على أنظمة فوترة المرخص لهم **يشمل 14 محورًا مباشرًا وغير مباشر** لتحسين **دقة الفوترة** وتعزيز الشفافية وتقليل النزاعات.

2.1.2 الابتكار ورفع كفاءة الأداء الحكومي

- ترقية أنظمة البنية التحتية الرقمية في الشبكة الاتحادية (**FEDnet**) لرفع كفاءة الخدمات وأثرها على المستفيدين، من خلال:

- تشغيل **خدمة الحافلة الحكومية للخدمات (GSB)**، حيث تمكن الخدمة الجهات الاتحادية من تبادل للبيانات والملفات بسلاسة وفي إطار متكامل، وذلك للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين، حيث تم تنفيذ **2.6 مليار معاملة** في عام 2024 عبر هذه الخدمة، نتج عنها:

توفير وقت للحكومة:
45 مليون ساعة

توفير مادي على الحكومة:
6.3 مليار درهم

تقليل الانبعاث الكربوني:
21 ألف طن

- ترحيل أنظمة وبرامج الجهات الاتحادية إلى بنية **تحتية سحابية وطنية عالية الكفاءة** ضمن الشبكة الاتحادية لتحقيق السيادة الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني.
- ترقية أنظمة **سيسكو** في الشبكة الاتحادية.
- ترقية نظام إدارة خدمات تقنية المعلومات (**ITSM**) الحالي المستخدم في الشبكة الاتحادية.

- رقمنة أدوات التكامل التشريعي والرقابي بين الحكومة والمجلس الوطني الاتحادي من خلال رقمنة **18 عملية** من العمليات التشريعية والرقابية.

- تبسيط إجراءات **الخدمة الذاتية للموظفين** عبر تقليل خطوات الإجراءات ورفع كفاءة إنجاز المعاملات باستخدام حلول رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي مثل **المساعد الرقمي**، وتحويل رحلة الموظف الحكومي إلى رحلة رقمية ذكية عبر إعادة تصميم **مراحل التوظيف وحتى التقاعد.**

- تسريع وإحكام إدارة المراسلات الحكومية من خلال **منصة رقمية موحدة** تتيح المعالجة الإلكترونية، التتبع اللحظي، والالتزام بالأطر الزمنية المحددة وتفعيل **منصة التوقيع الحكومي الإلكتروني** لتسهيل المهام اليومية.

- تسريع تبني الذكاء الاصطناعي في الجهات الاتحادية عبر **تعيين 31 مسؤولاً تنفيذياً** للذكاء الاصطناعي.

- تحفيز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحكومة من خلال إطلاق دورة جديدة **لتكريم أفضل التطبيقات** وإعداد خارطة طريق داعمة للتنفيذ الحكومي.

- ترسيخ **إطار وطني للاستخدام المهني** للذكاء الاصطناعي عبر تفعيل **ميثاق الإمارات للذكاء الاصطناعي** مدعوم بورش عمل متخصصة بمشاركة أكثر من 250 موظفاً، بما يدعم التطبيق الفعّال للذكاء الاصطناعي.

- بناء القدرات الوطنية في الذكاء الاصطناعي من خلال تنفيذ برنامج تدريبي يستهدف **تدريب مليون شخص** على مهارات وأساسيات الذكاء الاصطناعي **وبمشاركة 20 مسؤولاً.**

2.1.3 البنية الرقمية الوطنية

- **تطوير خصائص الهوية الرقمية الوطنية والمحفظة الرقمية** حيث وصل عدد المستخدمين قرابة **11 مليون مستخدم**، وربط أكثر من **322 مزود خدمة من القطاعين العام والخاص**، وإصدار أكثر من **17 مليون مستند رقمي موثوق عبر المحفظة الرقمية**، نتج عنها:

توفير وقت للحكومة:
25.1 مليون ساعة

توفير مادي على الحكومة:
3.5 مليار درهم

تقليل الانبعاث الكربوني:
410 ألف طن

- **تحسين النفاذية الرقمية لأصحاب الهمم وكبار السن (الشمولية الرقمية)**، حيث شارك 18 فرداً من أصحاب الهمم من ذوي الإعاقات السمعية والبصرية والحركية في اختبار تطبيق الهوية الرقمية، ما أسهم في تطوير مستوى النفاذية الرقمية للتطبيق وتعزيز شموليته وسهولة الوصول لأصحاب الهمم.

- **تطوير المنصة الموحدة للخدمات الحكومية (U.ae)** من خلال تسجيل **141 مليون** زيارة خلال عام 2024، وإتاحة أكثر من **3,000 خدمة** حكومية، ودعم ما يزيد على **50 لغة**، بما أسهم في تعزيز جودة تجربة المستخدم، ولاسيما عبر تضمين منصة **"اسألنا"** كمساعد افتراضي مدعوم بالذكاء الاصطناعي التوليدي، يوفّر تجربة تفاعلية ومتقدمة مع المتعاملين.

2.2 الاستثمار في الإنسان من خلال الصحة

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان وتعزيز جودة الحياة الصحية لعمر مديد**، في تنفيذ حزمة متكاملة من المبادرات الصحية الوقائية والذكية التي تضع صحة الفرد والأسرة في مقدمة أولوياتها. وتعكس هذه الجهود التزام الدولة بالتحول **من العلاج إلى الوقاية**، وتوظيف الابتكار والتقنيات المتقدمة لتحسين مستوى وجودة وسرعة الخدمات الصحية، وتقليل التكلفة العلاجية، بما يمكّن الأسرة من رعاية أبنائها، ويسهم في بناء **مجتمع متماسك** يتمتع بالجاهزية والرفاه، ويدعم مسيرة التنمية الشاملة **نحو مستقبل مزدهر ومستدام.**

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **5.65 مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **5.51 مليار درهم** في عام 2025, وقيمة **5.02 مليار درهم** في عام 2024.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

2.2.1 الابتكار في الخدمات الصحية العامة

- **دعم مخزن بنك الدم من خلال تحديث وتوفير حافلات التبرع بالدم** مجهزة طبياً بأحدث التقنيات، **وإنشاء نظام بنك الدم الذكي**. مما يضمن توفر مخزون دم استراتيجي لكافة فصائل الدم بنسب تفوق 95% في جميع الأوقات.
- تحسين جودة الخدمات التمريضية وتحسين بيئة العمل للكادر التمريضي ورفع مستويات الالتزام بمعايير الاعتماد لأكثر من **90%** ضمن **تطبيق برنامج ماجنت MAGNET.**
- **رفع قدرة المنشآت الصحية على التعامل مع حوادث المواد الخطرة CBRNE** والاستجابة السريعة لها، حيث من المتوقع أن تتجاوز جاهزية المستشفيات لمثل هذا النوع من الحوادث لأكثر من 80% بنهاية عام 2026.
- الحصول على اعتماد CARF (اللجنة الدولية لاعتماد مؤسسات إعادة التأهيل) لجميع مرافق **العلاج الطبيعي**.
- تأسيس المركز الوطني **لتنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية** الذي يهدف إلى وضع برنامج الوقاية والعلاج وتعزيز ثقافة التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية، حيث:

تم التسجيل في برنامج حياة
37,466 مشاركاً

عدد المتبرعين بالأعضاء
379 متبرعاً

عدد عمليات زرع الأعضاء أكثر من
1,100 عملية

- **تطوير نظام الرعاية الغذائية** في المستشفيات ومتابعتها من خلال توفر نظام الكتروني شامل لإدارة أقسام التغذية ووحدات الطعام والخدمات الغذائية بالمستشفيات بالإضافة إلى السلامة الغذائية. مما ساهم في رفع نسبة رضا المرضى لأكثر من **95%.**
- تعزيز **التطبيب عن بعد** في الخدمات الصحية للعيادات التخصصية وخدمات الصحة النفسية. وصلت نسبة التطبيب عن بعد لكافة الخدمات حوالي **25%** وذلك يشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة النفسية والمستشفيات وقد استفاد من الخدمة أكثر من **218 ألف** مريض.
- تقديم خدمات **الرعاية الصحية الأولية الافتراضي** في التشخيص الطبي المبدئي والحالات الطارئة وحجز المواعيد وصرف الأدوية، حيث وصلت نسبة الاستخدام ما يقارب **17%**، واستفاد أكثر من **124 ألف مريض.**
- رفع كفاءة وأمان صرف الأدوية من خلال أتمتة عمليات التخزين والتحضير والصرف **"الصيدلية الروبوتية"** حيث وصلت نسبة الصرف الآلي للصيدليات المطبقة للصيدلية الروبوتية حوالي **86%** وتم صرف أكثر من **832 ألف علبة آلياً** خلال النصف الأول فقط من عام 2025، وستساهم المبادرة في خفض وقت انتظار المتعامل إلى حوالي **5 دقائق.**
- رفع كفاءة خدمات الإسعاف من خلال إنشاء منصة إلكترونية لأتمتة طلبات نقل المرضى، بالإضافة إلى تحسين مواصفات مركبات الإسعاف والتدخل الطبي العاجل في مركبة الإسعاف. تحقيق استجابة للطلبات خلال أقل من **15 دقيقة** وبنسبة التزام بالوقت المحدد **100%.**
- تطوير خدمات إسعاف رقمية استباقية لضمان النقل الآمن للمرضى بين مرافق المؤسسة وشركائها.

2.2.2 تعزيز خدمات الوقاية الصحية

- رفع جودة خدمات الصحة المدرسية وتحسين المؤشرات الصحية للطلبة، والكشف المبكر عن المشكلات الصحية، حيث تم:

إجراء الفحوصات لبرنامج السمنة لما يقارب **157 ألف طالب وطالبة**

تطعيم أكثر من **45 ألف طالب وطالبة**

تلقى أكثر من **13 ألف طالب وطالبة** فحوصات الكشف عن صحة الأسنان

- تحسين **العادات والسلوكيات الغذائية في المدارس** من خلال عقد مختبرات لتصميم الوجبات المدرسية بالتعاون مع طهاة وأخصائيين تغذية ضمن مبادرة الإستراتيجية الوطنية للتغذية الصحية.
- الكشف المبكر عن الأمراض غير السارية من أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان وأمراض الرئة وهشاشة العظام والاكتئاب من خلال برنامج الفحص الدوري الشامل **"اطمئنان".**
  - الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إجراء فحص في غضون **20 دقيقة.**
  - وصلت نسبة التغطية حوالي **63%** وقد تلقى الخدمة أكثر من **86 ألف مستفيد.**
- تطوير **برامج امتياز طبية دولية متخصصة** بهدف تطوير الخدمات العلاجية، حيث حقق نسب سيطرة على السكري لدى المرضى تتجاوز **50%**، ووفيات الجلطة القلبية لمتلقي القسطرة أقل من **2%**، وإعادة إدخال مرضى جراحة السمنة أقل من **4%.**
- تطبيق الذكاء الاصطناعي في التصوير التشخيصي الدقيق لسرطان الثدي ومرض السل بهدف تعزيز الوقاية والكشف المبكر، حيث تم تشخيص أكثر من **150 حالة بسرطان الثدي 80% منهم في مراحل مبكرة الأمر الذي يساهم بشكل كبير في علاج المرض**. تم الوصول لنسبة دقة **98%** في تشخيص الحالات، **ودقيقة واحدة** فقط لمعالجة الصور، مما ساهم في وفورات في تكاليف العلاج تجاوزت **30 مليون درهم.**
- الكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية عن مرض التوحد لدى الأطفال والاكتئاب لدى البالغين. حيث استفاد من الخدمة أكثر من **مليون و200 ألف** للكشف عن الاضطرابات النفسية و**32 ألف طفل للكشف** عن التوحد خلال **عام واحد.**

2.2.3 تعزيز الخدمات الصحية الإحصائية

- **المسح الوطني للصحة (NHS)** بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وتخطط **للمسح الوطني للتغذية (NNS)**.
- بناء مستودع وطني للرعاية الصحية يشمل أكثر من **40 لوحة بيانات** لدعم صنع القرار من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية (**400 مؤشر أداء KPIs**) المتعلقة بالصحة، ونظام سجلات وطنية للأمراض (**10 سجلات للأمراض**).
- إحصائيات خدمات الحكومة والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للطلب على الخدمات من خلال **لوحات مراقبة ومتابعة لأداء الخدمات**: الطاقة الاستيعابية للعيادات، التطعيمات/التحصين، التوحد، أصحاب الهمم، الضرر الصفري، الجلطات الدموية الوريدية (VTE) في المستشفيات.

2.3 الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان**، في ترسيخ **التعليم** بوصفه الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة. وتنطلق هذه الجهود من رؤية وطنية طموحة تهدف إلى بناء منظومة تعليمية رائدة ومتكاملة تمتد من المدارس إلى الجامعات، وترتكز على أعلى معايير الجودة والابتكار، وتمكين الطلبة والمعلمين، وتنمية المهارات المستقبلية، ودعم البحث العلمي. ويعكس هذا التوجه التزام الحكومة بتعزيز تنافسية مخرجات التعليم، ورفع مكانة المؤسسات التعليمية محلياً ودولياً بما يتوافق مع معايير القبول الجامعي العالمية، **وترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة** في القطاعين العام والخاص، بما يسهم في بناء **أسر واعية وقادرة على دعم المسيرة التعليمية والمهنية لأبنائها**، وصولاً إلى **مجتمع متماسك** وأجيال قادرة على صناعة **مستقبل مزدهر ومستدام.**

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **16.89مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **10.03 مليار درهم** في عام 2025، وقيمة **9.74 مليار درهم** في عام 2024.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

تحسين بيئة التعليم من خلال:

2.3.1 رفع كفاءة نظام التعليم وتعزيز البيئة التعليمية

- تعزيز **جودة البيئة التعليمية والابتكار** من خلال:
  - رفع جاهزية **مصادر التعلم والبحث العلمي والابتكار** في المدارس، حيث تم تزويد **427** مدرسة بمصادر تعلم حديثة، أسهمت في زيادة نسبة تحديث مصادر التعلم بنسبة **85%**، ورفع نسبة المدارس التي تحتضن مصادر خاصة بالبحث العلمي والابتكار **40%**.
  - تطوير البنية التحتية **للتجارب العلمية** عبر توفير وتجهيز المختبرات العلمية في **18** مدرسة.
- **استحداث وتطوير البرامج الأكاديمية والتدريبية** وتعليم مستمر يواكب التوجهات العالمية.
- تعزيز المهارات وقدرات الطلبة بما يؤهلهم للتخصصات الجامعية والمهن المستقبلية، في مجال:
  - **الروبوت والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي** (مشاركة **2,000** طالب في مسابقات الروبوتات والذكاء الاصطناعي).
  - التخصصات العلمية والاقتصادية من خلال **الأولمبياد العلمية** المحلية والعالمية في الكيمياء والفيزياء والرياضيات والاقتصاد (مشاركة **5,010 طلاب** في الأولمبياد محلياً وأولمبياد الكيمياء عالمياً).

- **مراجعة وتحسين معايير القبول في مؤسسات التعليم العالي** لتسهيل الوصول ورفع فرص القبول.
- **استشراف المستقبل في التعليم العالي** من خلال تحديد فرص جديدة للتميز الأكاديمي والبحثي.
- توجيه التعليم العالي نحو التعليم المهني والتخصصي (TVET) ومواءمته مع متطلبات سوق العمل في إطار **التعلم مدى الحياة.**

وسعياً من الحكومة الاتحادية **لدعم الأسرة** في تمكين أبنائها من **أصحاب الهمم** وتعزيز فرصهم في التعليم، قامت بتوفير الأجهزة والتقنيات المساعدة والأدوات التعليمية الذكية، بما يسهم في تحسين قدرتهم على المشاركة الفاعلة في العملية التعليمية، ودعم اندماجهم في البيئة التعليمية الشاملة بما يلبي احتياجاتهم التعليمية ويعزز نموهم الأكاديمي والاجتماعي.

كما ساهمت في تأهيل **منشآت الخدمات الصحية** لتصبح مراكز تعليمية معتمدة للتدريب الطبي والصحي بهدف رفع كفاءة الكوادر الصحية خاصة الإماراتية وتعزيز استدامة الموارد البشرية الصحية، حيث سيتم تأهيل **76** منشأة كمنشآت تعليمية بنهاية عام 2026.

2.3.2 رفع كفاءة الكادر الوظيفي

- تنفيذ برامج لبناء مهارات الكادر التربوي والإداري في **مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي** بإجمالي (29,000 متدرب).
- استقطاب الكفاءات وتزويدهم بالمهارات اللازمة من **برنامج الدبلوم التربوي لما قبل الخدمة** والبرنامج التعريفي للمعلم الجديد **(بداية)**، ومشروع **منحة المعلم.**
- تطوير مهارات المعلمين الحاليين من خلال **"برنامج كفاءات"** لتبني أحدث الممارسات التعليمية في الدول المتقدمة.

حيث أسهمت هذه المبادرات في **تحسين الأداء المهني للمعلمين الحاليين والجدد بنسبة لا تقل عن 25%** وفق نتائج التقييمات القبلية والبعدية، و**تطبيق ممارسات تعليمية جديدة في المؤسسات التعليمية بنسبة لا تقل عن 80%**، إضافة إلى **تحقيق معدل استمرارية للمعلمين بعد 12 شهرًا بنسبة 85% من إجمالي المعينين الجدد.**

كما **تسهم** الحكومة في تعزيز تنمية المهارات لموظفي الحكومة والمواطنين من خلال توفير تجربة تعليمية رقمية ثرية وشاملة عبر **منصة الأكاديمية الرقمية**، التي تُعد مجانية للاستخدام العام، وتوفر محتوى يدعم الجاهزية الرقمية ويواكب أحدث الاتجاهات التكنولوجية. وقد أسفرت هذه الجهود عن **فوز الأكاديمية الرقمية بالوسام الفضي كأفضل منصة تدريب ضمن جوائز Brandon Hall.** بالإضافة إلى تطوير جميع الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية في **مجال الذكاء الاصطناعي.**

2.3.3 تعزيز مكانة الإمارات في المنظومة التعليمية دولياً وإقليمياً

• ترسيخ مكانة المؤسسات التعليمية عالمياً من خلال:

تعزيز التعاون البحثي والزيادة في عدد المنشورات والاقتباسات البحثية لكوادرها الأكاديمية (**النسخة الأولى من المنظومة البحثية R2**).

تكوين وتفعيل اتفاقيات **شراكات استراتيجية شاملة مع جامعات عالمية** ضمن اختصاص المؤسسات التعليمية المحلية مثل اتفاقية أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية مع جامعة جونز هوبكنز - كلية الدراسات الدولية المتقدمة (JHU-SAIS) و Science Po.

والذي بدوره يؤدي إلى تعزيز موقع المؤسسات التعليمية ضمن مؤشرات التنافسية والبحث العلمي الدولية وتحسين ترتيب الجامعات في التصنيفات الدولية (QS, THE، وغيرها).

• استضافة الفعاليات الأكاديمية الدولية (**النسخة 57 لأولمبياد الكيمياء الدولي 2025**، بمشاركة **93 دولة** من مختلف دول العالم، وأكثر من **300 طالب موهوب** من المرحلة الثانوية).

• زيادة حجم الطلبة الدوليين من خلال الشراكة مع استشاريات تعليمية لتقديم المشورة وتشجيع الطلبة الدوليين على الالتحاق بجامعات الدولة من كليات التقنية العليا (Go Global - اذهب عالمياً).

2.3.4 تعزيز منظومة الابتعاث

• تطوير وإعادة هندسة آلية متابعة الطلبة المبتعثين والطلبة الدوليين وتسهيل الإجراءات وخفض الخطوات والمستندات المطلوبة بنسبة **50%.**

• الاعتراف التلقائي بالمؤهلات الجامعية للطلبة المبتعثين خارج الدولة ، والربط مع أكثر من **15 جهة ابتعاث** داخل الدولة، حيث استفاد **341 طالباً مبتعثاً** من المبادرة.

• إيفاد **100 معلم ومعلمة** لمدة **12شهراً** إلى سنغافورة ضمن **برنامج الزمالة الدولية "EdBridge"**.

• ابتعاث **270 طالباً** من الصفين العاشر والحادي عشر، إلى **6 دول** (اليابان، روسيا، الصين، ماليزيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية) بإشراف **30 مشرفاً**، بهدف تعزيز مهارات التخطيط وتحديد الأهداف واتخاذ القرار وربط القدرات بالمسارات الأكاديمية والمهنية.

2.4 الاستثمار في الإنسان من خلال الاقتصاد الوطني

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان** على ترسيخ بيئة **اقتصادية واستثمارية** جاذبة ومستدامة لتمكين الأسرة، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار المعيشي والنمو طويل الأمد، انطلاقاً من رؤية وطنية تستهدف استقطاب الاستثمارات النوعية، ودعم الشركات الناشئة والمتوسطة، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني **ويدعم ازدهار المجتمع.**

وقد أسهمت هذه الجهود في بناء سوق عمل أكثر كفاءة ومرونة، يضمن انتقالاً سلساً من التعليم إلى التوظيف، ويرفع جاهزية الخريجين وإنتاجية رأس المال البشري، إلى جانب دعم مستهدفات **الاستراتيجية الوطنية للاستثمار 2031**، وترسيخ مكانة الدولة ضمن **أكبر الدول عالمياً** في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمن **أفضل الدول عالمياً** في ثقة المستثمرين بالبيئة الاستثمارية، بما ينعكس **إيجاباً على دخل الأسرة واستدامتها،** ويؤسس **لمجتمع مزدهر** واقتصاد مستدام.

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **1.44 مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **2.54 مليار درهم** في عام 2025, وقيمة **3.44 مليار درهم** في عام 2024.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

2.4.1 تعزيز بيئة الاستثمار

- تعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تنفيذ **حملات ترويج استثماري دولية** استهدفت **100 دولة** وعقد **10 ندوات وفعاليات دولية.**

- تعزيز الهوية الاستثمارية الموحدة وتيسير رحلة المستثمر من خلال **إعادة تطوير منصة "استثمر في الإمارات"** لتكون مركزاً رقميًا متكاملاً، إلى جانب استهداف تطوير منصة وطنية شاملة **للتواصل مع المستثمرين (iHub 2.0)** تربط المستثمرين الأجانب بالشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى منصة داخلية لتحليل **اتفاقيات الاستثمار الثنائية (BITs)** واتفاقيات **منع الازدواج الضريبي (DTAs)** لتيسير اتخاذ القرار الاستثماري.

- تحفيز الاستثمار القطاعي، حيث شمل:

القطاع الصحي:

استقطاب **50 مستثمراً**، وزيادة عدد المنشآت الصحية بنسبة **10%.**

القطاع الصناعي:

تعزيز الاستثمار عبر منتدى **اصنع في الإمارات** بمشاركة **122 ألف زائر**، وتوقيع **أكثر من 187 اتفاقية ومذكرة تفاهم**، والإعلان عن **4,800 منتج محلي** بقيمة فرص شراء **168 مليار درهم** في عام 2025، إلى جانب مشاركة **216 حرفياً إماراتياً** في الحرف والصناعات التراثية بمناسبة **عام المجتمع 2025.**

2.4.2 دعم الابتكار وريادة الأعمال

- **تعزيز الابتكار ودعم الشركات المبتكرة من خلال صندوق محمد بن راشد للابتكار**، في القطاعات الرئيسية بما يتماشى مع التوجهات الوطنية لدعم الابتكار وبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، حيث تمثل بعدة برامج:

  - **برنامج الضمانات** الذي يستهدف الشركات المبتكرة التي تحقق إيرادات ونمو وتسعى لتسريع توسعها من خلال تسهيل حصول هذه الشركات على **التمويل اللازم لمشاريعهم بتكلفة منخفضة** وبضمانات مدعومة من الحكومة.
  - **مسرع الابتكار** الذي يهدف إلى تعزيز إمكانات **نمو الشركات المبتكرة** من خلال **توفير خدمات عالمية المستوى** وبرامج تدريبية متخصصة لتطوير المهارات **وخلق فرص تواصل مع القطاعين العام والخاص** للإسهام في دعم النمو وتمهيد طرق النجاح لأعضاء البرنامج.
  - **رواد الابتكار** وهي مسابقة وطنية لتمكين الجيل القادم من **الطلاب المبتكرين ورواد الأعمال الشباب** من خلال **تحويل الأفكار إلى منتجات أو شركات ناشئة**، بالإضافة إلى خلق فرص للتواصل مع المستثمرين والشركاء.

حيث توسع نطاق استقطاب الصندوق للطلبات من 99 دولة وقد أسهم برامج **صندوق محمد بن راشد للابتكار** في تمكين **أكثر من 190** عضواً عبر 10 دفعات، وأسهم في خلق **أكثر من 1,000 فرصة عمل** داخل الدولة، بما يعزز دوره كمحرّك رئيسي للتنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار.

- **تعزيز الابتكار لمستقبل رقمي ودعم الشباب** من خلال تطبيق مبادرات تحوّل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع قابلة للتطبيق، أبرزها **هاكاثون الإمارات** تحت شعار **"بيانات للسعادة وجودة الحياة"**، والذي استقطب **13,347 مشاركاً**، وبمشاركة **236** شريكاً استراتيجياً من القطاعين الحكومي والخاص، وأسفر عن **430** مشروعاً مبتكراً على مدار النسخ السبع الماضية، مسهماً في تعزيز الابتكار الرقمي ودعم نمو الاقتصاد الوطني.

- **تصميم وتبني نظام فعّال لحوكمة وإدارة البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال**، مع توفير بيئة داعمة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والشركاء الخارجيين، بما يسهم في رفع الإنتاجية البحثية وتحسين جودة المخرجات في القطاعات الحيوية، ودعم **التنمية الاقتصادية المستدامة** للدولة.

2.4.3 تنمية سوق العمل

- تطوير **نظام معلومات سوق العمل** لتوفير قاعدة بيانات مركزية متكاملة لمتطلبات سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة يدعم التحليل والبحث وتطوير سياسات وصنع القرار في سوق العمل.

- **تعزيز الشراكات مع القطاعات ذات الأولوية** لإعداد الطلبة والخريجين لمتطلبات سوق العمل المستقبلية، وتزويدهم بالمهارات العملية والتخصصية وتمكين ريادة الأعمال والابتكار التطبيقي بما يدعم نمو الاقتصاد في القطاعين الحكومي والخاص، حيث تمثلت جهود المؤسسات التعليمية في الحكومة الاتحادية في:

  - إعادة تصميم برنامج **البعثات** لمواءمة التخصصات الأكاديمية للطلبة مع **احتياجات سوق العمل** وتوقيع **6 شراكات استراتيجية** مع جهات توظيف وطنية (طيران الإمارات، طيران الاتحاد، الإمارات للطاقة النووية، وزارة الموارد البشرية والتوطين، الإمارات للألمنيوم, هيئة كهرباء ومياه دبي).
  - تفعيل خدمات استباقية لتوظيف الخريجين عبر إنشاء ملفات الباحثين عن عمل تلقائياً وربطها بالفرص في منصة نافس؛ مما أسهم في توظيف **57%** من أصحاب ملفات الباحث عن عمل المفعّلة.
  - استحداث منظومة الشهادات المصغرة متعددة التخصصات من خلال تحليل ودراسة احتياجات وتوجهات سوق العمل المحلي والعالمي لضمان موائمتها مع متغيرات ومتطلبات سوق العمل.
  - تمكين الطلبة والخريجين من اكتساب خبرة عملية عبر منصات ومبادرات تطبيقية ومن أبرزها:

منصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة الإرشاد المهني المقدم للطلبة (Career Services Enhancement Program)، أسهمت في رفع معدل التوظيف **80%** في عام 2025 للطلبة الخريجين.

منصة مهارات العمل الحر (Maharat Platform) لتطوير المهارات العملية وربط التعليم بسوق العمل، أسهمت في تسجيل **79** طالباً حتى منتصف عام 2025 وتنفيذ **8** مشاريع فعلية.

- **إنشاء منصة إلكترونية ذكية** بحلول عام 2026 لربط المهنيين الصحيين بالمنشآت الصحية بشكل مباشر، وتوفير قاعدة مرجعية متكاملة للكفاءات المعتمدة، بما يدعم تسريع التوظيف ويُسهم في تجاوز تحديات البحث عن الكوادر وتأخير إجراءات الترخيص أو التجديد.

- **تطوير حزمة الاقتصاد الرقمي (أربع مبادرات)** لتسهيل الوصول إلى الوظائف وتنمية قطاع الاقتصاد الرقمي، وتشمل:

منصة موحّدة للوظائف الرقمية بالتعاون مع لينكدإن تجمع فرص العمل في الاقتصاد الرقمي وتطابق المهارات التقنية مع الوظائف المتاحة.

منصة الأكاديمية الرقمية بالتعاون مع جاهز لتطوير المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة عبر مسارات تعلم مستقبلية.

برنامج تحفيزي لشركات الاقتصاد الرقمي يوفّر مزايا وأدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتمكين أكثر من 100,000 شركة ناشئة بحلول عام 2029.

خدمة المدير التقني لتمكين الشركات الناشئة من الوصول المرن إلى خبرات تقنية متخصصة.

2.4.4 تطوير قطاع الفضاء

- بناء موارد بشرية إماراتية عالية الكفاءة في مجال تكنولوجيا الفضاء، وتطوير المعرفة والأبحاث العلمية والتطبيقات الفضائية التي تعود بالنفع على البشرية، والتأسيس لاقتصاد مستدام مبني على المعرفة وتعزيز التنويع وتشجيع الابتكار من خلال مشروع **"مسبار الأمل"**. حيث تم نشر +100 ورقة بحثية علمية، أكثر من **50** مشاركة علمية في مؤتمرات دولية، والفوز بجائزة الإنجاز الجماعي من الأكاديمية الدولية لاستدامة الفضاء.

- تعزيز المسيرة والقدرات الوطنية في قطاع الفضاء الخاص في مجالات الابتكار والتطوير التكنولوجي المتقدم من خلال مشروع **"مهمة الإمارات لاستكشاف حزام الكويكبات 2028"**، حيث يهدف إلى **استكشاف الفضاء العميق، أسرار تشكّل المجموعة الشمسية. ويتضمن المشروع إرسال مركبة فضائية لاستكشاف حزام الكويكبات.** كما حقق مشاركة **60+** طالب إماراتي من 4 جامعات أمريكية ضمن حملة بحثية مع ناسا. اعتماد رسمي من **COSPAR** لخطة حماية الكويكبات، الإطلاق عام 2028 بالتعاون مع **MHI** اليابانية.

كما عززت دولة الإمارات حضورها في الساحة الدولية فيما يخص قطاع الفضاء وأثره على الاقتصاد الوطني، حيث قامت بتعزيز شراكاتها الاستراتيجية والتعاون الدولي من خلال توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات مع جهات فضائية رائدة مثل **وكالة الفضاء الأوروبية** (ESA)، و**ناسا**، و**جاكسا**، و**روسكوسموس**، ووكالات فضاء أخرى إقليمية ودولية وغيرها، إلى جانب بناء شراكات جديدة مع **أربع وكالات فضاء دولية**، والتوجه لإبرام شراكة مع **الاتحاد الأفريقي للفضاء.** كما عززت الوكالة حضورها الدولي عبر المشاركة الفاعلة في **منتديات قادة اقتصاد الفضاء (SELM) لدول G20**، واجتماعات **بريكس**، وأعمال **الأمم المتحدة** ذات الصلة، ودعم المشاركات في المحافل والفعاليات الدولية المتخصصة مثل **IAC Spaceg Symposium وإكسبو أوساكا 2025** ورئاسة وتنظيم الاجتماع السنوي لمسؤولي اتفاقيات **"أرتميس"** وقمة قادة الفضاء على هامش COP29 وغيرها. إضافة إلى تعزيز التعاون العربي في مجال الفضاء وتفعيل دور الشركاء الوطنيين، بما يسهم في ترسيخ مكانة الدولة على الساحة الفضائية الدولية.

حققت وكالة الإمارات للفضاء إنجازات تنظيمية بارزة شملت **ترخيص المركز الوطني لعلوم وتكنولوجيا الفضاء (NSSTC)** بإصدار أول ترخيص غير تجاري لدعم البحث العلمي والتجارب الفضائية، وتصاريح **إطلاق ثلاثة أقمار صناعية استراتيجية** لشركة Space42 لتعزيز القدرات الوطنية في مجال البيانات والعمليات الفضائية. كما تم **تطوير منظومة تسجيل الأجسام الفضائية** وتسجيل **6 أجسام فضائية** في سجل الدولة التزاماً بالمعاهدات الدولية، إلى جانب **تسجيل القمر الصناعي MBZ** وفق أعلى المعايير التنظيمية الدولية.

2.5 الاستثمار في الإنسان من خلال الحماية البيئية

تسهم الحكومة الاتحادية في **إطار الاستثمار في الإنسان وتعزيز ريادة الدولة في العمل البيئي والمناخي** من خلال دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتحسين إدارة النفايات، وترسيخ حضور الدولة على الساحة العالمية وتعزيز التعاون الدولي في قضايا التغير المناخي واستدامة الموارد الطبيعية، بما في ذلك حماية الثروتين الحيوانية والزراعية. ويهدف ذلك إلى تمكين **الأسرة** بما يدعم **صحة المجتمع** وجودة حياة **الإنسان** في دولة الإمارات.

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **111 مليون درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **316 مليون درهم** في عام 2025, وقيمة **227 مليون درهم** في عام 2024.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

2.5.1 وقاية الثروة الحيوانية والزراعية

- اعتماد فحوصات مخبرية جديدة معتمدة من هيئة اعتماد خدمات المختبرات في المملكة المتحدة **UKAS** تخضع لمعايير صارمة وفق المواصفة الدولية **ISO/IEC 17025.**

- تأهيل **13 مختبراً** فرعياً تابعاً للمختبرات الوطنية، بما يضمن منظومة بيئية متكاملة تُعنى بحماية وسلامة الحيوان والزراعة والغذاء، وتعزز الأمن الحيوي، وترفع جاهزية الاستجابة للأوبئة، وتسهم في دعم الأمن الغذائي.

- تنفيذ برامج الوقاية حيث قامت بتحصين **80% من أعداد المواشي** الحية ضد الحمى القلاعية وطاعون المجترات الصغيرة ومكافحة الحشرات الناقلة للأمراض مثل اللسان الأزرق وحمى القرم–الكونغو النزفية. إضافة إلى **تغطية 100%** من إرساليات الإبل المستوردة للكشف عن فيروس كورونا الجمال بما يُمكّن الجهات البيطرية من عزل الحالات المصابة ومنع انتقال العدوى. وقد بلغت نسبة إنجاز طلبات المستلزمات التشغيلية لبرنامج التقصي الوبائي **100%** مما يعكس ضمان الجاهزية المستمرة على مستوى الدولة.

2.5.2 تعزيز الاقتصاد الأخضر

- دعم توجه الدولة نحو **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة** من خلال مشروع **خارطة رأس المال الطبيعي لدولة الإمارات**، الذي أسهم في إرساء نهج وطني مبتكر لتقييم خدمات النظم البيئية وربطها بالقرارات الاقتصادية والتنموية، ودمج مخرجاتها في عمليات التخطيط الوطني وصنع القرار، بما يحقق توازناً مستداماً بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

4.5.3 خفض الانبعاثات الكربونية وإدارة النفايات وحماية البيئة

- تطوير أنظمة المعالجة البيولوجية للنفايات العضوية باستخدام الحشرات، إلى جانب إعداد **مواصفات للمنتجات الناتجة**، بما يدعم خفض كميات النفايات المحولة إلى المكبات.
- وضع إطار وطني لتطبيق مبدأ **المسؤولية الممتدة للمنتج (EPR)**، يستهدف نفايات ذات أولوية تشمل النفايات الإلكترونية، البطاريات، ومنتجات التعبئة والتغليف، بما يعزز مشاركة القطاع الخاص في منظومة إدارة النفايات.
- تطوير أنظمة وطنية مؤتمتة لرصد وجرد انبعاثات غازات الدفيئة وملوثات الهواء **(MRV)** يتيح التحليل الفوري وإرسال تنبيهات، بما يدعم تنفيذ الخطة الوطنية للتغير المناخي وتحقيق الحياد المناخي، ضمن مستهدفات اتفاق **باريس للمناخ**.

2.6 الاستثمار في الإنسان من خلال الثقافة وتنمية المجتمع

تسهم الحكومة الاتحادية، **في إطار الاستثمار في الإنسان**، في تعزيز **الترفيه والثقافة** ودعم الاستقرار **الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وحماية المجتمع**، وضمان وصول الدعم إلى الفئات المستحقة بكفاءة وعدالة. وقد تجسدت جهود الحكومة الاستباقية في بناء منظومات حماية اجتماعية متكاملة، وتطوير برامج دعم اجتماعي فعّالة، وتعزيز استدامة مصادر الدخل للفئات المنتجة، إلى جانب دعم استدامة الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن الغذائي، وحماية المنتجات المحلية، بما يسهم في بناء **مجتمع منتج ومتماسك، ويضمن مستقبلاً مزدهراً للأسرة الإماراتية.**

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **2.03 مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **11.03 مليار درهم** في عام 2025, وقيمة **10.78 مليار درهم** في عام 2024.

حيث يعكس هذا القطاع التزام الحكومة في تطوير كل من قطاع **الدين والثقافة والفنون والشؤون الاجتماعية** مما يسهم في الحفاظ على الهوية الإماراتية ولتلبية احتياجات المجتمع.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

2.6.1 حماية المجتمع وتلبية احتياجاته

- تقديم دعم مالي للفئات المستحقة ضمن برنامج الدعم الطارئ والدعم الاجتماعي وذلك للتخفيف من آثار التضخم، حيث استفاد **179 مستفيداً** بشكل مباشر في عام 2024 ومستهدف دعم **12,532 مستفيداً** في عامي 2025 و2026، بما يعزز قدرت المستفيدين على تلبية احتياجاتهم الأساسية ويخفف الأعباء المعيشية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية. مع ضمان تقديم الدعم بشكل أكثر تنظيماً وشفافية للمستفيدين وحوكمة فعالة للبرنامج.
- دعم تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية في رفع نسب زواج المواطنين من المواطنات، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي **للمقبلين على الزواج**، وفق شروط وضوابط المنحة، بما يسهم في بناء أسرة إماراتية متماسكة وتكوين أسر مستقرة اجتماعياً واقتصادياً.
- تعزيز التوازن بين الجنسين في القطاعين الحكومي والخاص، من خلال:

تكريم وتقدير الجهود المبذولة عبر مبادرتي **جائزة التوازن بين الجنسين للحكومة الاتحادية** و**جائزة التوازن بين الجنسين للتعهد الخاص بأهداف التنمية المستدامة.**

إنشاء منصة التعهّد الخاصة بالهدف الخامس للتنمية المستدامة **(SDG5 Pledge Platform)**، التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتسهم في رفع نسبة القيادات النسائية في القطاع الخاص إلى **30% بحلول عام 2028.**

2.6.2 دعم واستدامة الأمن الغذائي وسلامة المنتجات المحلية

- تنفيذ برامج سنوية **لدعم المزارعين** من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بنصف القيمة السعرية، بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية وتعزيز استدامة النشاط الزراعي.
- تطبيق حزم متكاملة لدعم **زراعة النخيل وإنتاج التمور** والصناعات المرتبطة بها، بما يسهم في تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي وتحسين جودة المنتج، وذلك من خلال مبادرة **"نخيلنا"** التي حققت مستهدفها الرئيسي بخفض نسبة الإصابة بسوسة النخيل الحمراء إلى ما لا يتجاوز **1.5%.**
- تنفيذ برامج سنوية **لدعم الصيادين** عبر توفير محركات بحرية عالية الكفاءة، بما يدعم استدامة مهنة الصيد ويضمن الحفاظ على الثروة السمكية.
- توسيع نطاق البرنامج الوطني لمطابقة المنتجات من خلال تعزيز الروابط مع أهم الأنظمة الوطنية والإقليمية والدولية، بما يسهّل الوصول إلى بيانات سلامة المنتجات، ويرفع مستويات الشفافية والثقة، ويضمن سلامة الأسواق، ويعزز تنافسية المنتجات الوطنية عالمياً، حيث حقق:

مطابقة المنتجات للمواصفات بنسبة **%93.27**

ثقة الجمهور بعلامات المطابقة بنسبة **%85**

2.6.3 تعزيز الهوية الوطنية وتمكين ثقافة الشباب والمشاركة الاجتماعية

- **تنفيذ برامج وطنية لقيم الشباب الإماراتي** عبر حزم تفاعلية ومجتمعية:

تنظيم جلسات حوارية مع كبار المواطنين للاستفادة من خبراتهم ونقل المعرفة وقيم الأصالة والموروث للأجيال.	تنظيم استضافات في البيوت الإماراتية ومجالس الأحياء لتعزيز القيم الإماراتية وترسيخ التلاحم المجتمعي مع المقيمين.	توثيق التجارب الاجتماعية للشباب بهدف تحفيز قيم العطاء والتعاون والتكافل الاجتماعي.

- تنفيذ البرامج الثقافية للشباب من حوكمة **المجالس الشبابية**، ومنح علامة **"بمجهود الشباب"** للمشاريع الوطنية الاجتماعية التي تصمم بشكل كامل من قبل الشباب.
- تنظيم معسكرات موسمية للطلبة حيث شارك **أكثر من 7,000 طالب**، وتهدف للتركيز على مهارات الاعتماد على النفس، وإدارة الوقت، وبناء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل.
- **دعم حضور الشباب الإماراتي إقليمياً وعالمياً** عبر برامج ومبادرات وطنية ودولية تسهم في بناء القيادات الشابة، وتعزيز تفاعلهم مع نظرائهم عربياً وخليجياً ودولياً، من خلال برنامج البعثات الاجتماعية للشباب ضمن المساعدات الإماراتية، وبرنامج الأمم المتحدة للمندوبين الشباب، وملتقى سفراء الوطن، والمبادرة العالمية لشباب الإمارات.
- تنفيذ برامج ودورات تدريبية في مختلف المجالات لرفع مستوى الوعي المعرفي والمهارات **لمجندي الخدمة الوطنية.**
- تعزيز **مكانة اللغة العربية** عبر برامج تنافسية موسعة للقراءة، بمشاركة **813,000 طالب** من **ألف مدرسة**، وتكريم **90 فائزاً**، ونجاح **500,000 طالب** في قراءة **50 كتاباً**، وتأهيل **71 طالباً** في الكتابة الإبداعية.

2.6.4 تعزيز الصحة البدنية والرياضة المجتمعية ورعاية المواهب

- تطوير منظومة مدرسية رياضية تستهدف **200 طالب** ضمن **11 لعبة** رياضية، حيث تهدف إلى رعاية المواهب الرياضية وربطها بالأندية والاتحادات المحلية.
- تمكين المدرب الرياضي المجتمعي عبر تأهيل **60 مدرباً رياضياً** لدعم الفعاليات ونشر ثقافة الرياضة كأسلوب حياة.
- تطوير برنامج المخيم الصيفي للأنشطة الرياضية.

2.6.5 ترسيخ قيم التسامح والتعايش

- تنفيذ مهرجان سنوي للتسامح انطلق منذ عام 2018، بمشاركة **أكثر من 67 جهة** في تنظيم الفعاليات، وبمعدل يقارب 30 فعالية ثقافية سنوياً، إضافة إلى تنظيم منتديات فكرية لتعزيز التسامح.
- نشر قيم التسامح والتعايش عالمياً من خلال قنوات العمل المشترك بين الأفراد والمنظمات ومراكز البحوث، بمشاركة أكثر من **22 عضواً**، بما يدعم إطلاق وتنفيذ مبادرات فاعلة لتعزيز قيم التسامح والسلام داخل الدولة وخارجها.
- تشكيل **أكثر من 35 نادياً للتسامح** في الجامعات، ومشاركة **أكثر من 50 مدرسة** في الفعاليات، مع تنفيذ ما يقارب **200 فعالية طلابية ومجتمعية سنوياً** تسهم في تعزيز التسامح داخل وخارج الدولة.
- إطلاق أول مواصفة قياسية للتسامح والتعايش على مستوى العالم، من خلال نظام لتقييم وتصنيف المؤسسات بمختلف أشكالها وفق معايير وسلوكيات التسامح.

2.6.6 تعزيز المعرفة والوعي الديني وتطوير الخدمات والمنصات الذكية

- تطوير منظومات وأدوات رقمية ذكية لدعم الوعي الديني، شملت رصد وتحليل المحتوى الديني والظواهر المجتمعية، وتقييم أداء الخطباء باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- تطوير **المكتبة الالكترونية الدينية** تتضمن الكتب والمراجع الدينية الآمنة، التي تعزز قيم الاعتدال والتسامح في جميع المجالات الشرعية، إلى جانب **المنصة الذكية لتعليم القرآن الكريم** والتي تربط المتعلمين بالمعلمين ضمن بيئة رقمية آمنة.
- عقد سلسلة من المحاضرات والورش والإصدارات عبر كافة القنوات الرقمية لرفع مستوى الوعي الديني والثقافي لدى الأجيال الناشئة ضمن مبادرة **"جيلنا واعي"**.

2.6.7 تطوير المساجد والأوقاف وتعزيز أثرها الاجتماعي

- تعزيز الهوية البصرية والوحدة الجمالية لمساجد الدولة بما يعكس صورتها الحضارية من خلال مشروع **"ضي المساجد"** عبر منظومات إضاءة مبتكرة وموفرة للطاقة، بما يسهم في رفع جودة بيئة المصلين وتحسين المشهد الحضري.
- تطوير أساليب مبتكرة لاستثمار وتنمية الأوقاف وتطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية (FinTech) لضمان وضوح العمليات أمام المساهمين والمستفيدين، وتوجيه عوائد الأوقاف لدعم المشاريع التعليمية والصحية والاجتماعية.

2.7 الاستثمار في الإنسان من خلال السلامة العامة

تسهم الحكومة الاتحادية، في **إطار الاستثمار في الإنسان وتعزيز السلامة العامة للأسرة**، في ترسيخ سيادة القانون وحماية الحقوق وتعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي، من خلال تطوير منظومات العدالة والأمن وتوظيف التقنيات الذكية لتسريع الإجراءات القضائية، والحد من الجرائم، وتعزيز سلامة الأسواق ورفع مستوى الثقة في المنتجات المتداولة. وقد انعكس ذلك إيجاباً على **جودة حياة الأسرة الإماراتية**، وثقة الأفراد في المنظومة العدلية، واستقرار البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **16.39 مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **16.31 مليار درهم** في عام 2025, وقيمة **16.61 مليار درهم** في عام 2024.

حيث يعكس هذا القطاع التزام الحكومة في تطوير كل من قطاع **الدفاع والنظام العام وشؤون السلامة العامة** مما يسهم في الاستثمار في الإنسان والحفاظ على الأسرة.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في تحقيق مستهدفات القطاع من خلال المحاور التالية:

2.7.1 تعزيز المنظومات الرقمية للأمن والعدالة وحماية الحقوق

- تطوير أنظمة التقاضي عن بُعد (المحاكم الذكية)، مما أسهم في رفع كفاءة الإجراءات القضائية وتعزيز جودة الأحكام.
- تطوير أنظمة إلكترونية متقدمة لمتابعة ورصد مكاتب المحاماة، بما يضمن سرعة الاستجابة في اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمنع وردع الجرائم الجنائية والاقتصادية.
- تطوير منظومة إلكترونية متكاملة لإدارة حالات ضحايا جريمة الاتجار بالبشر، شملت رصد وتتبع القضايا، وتنسيق الجهود الوطنية، وتوفير خدمات الرعاية والتأهيل للضحايا، ودعم إعادة إدماجهم في المجتمع.
- تعزيز فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة انتشار التسلح، بما أسهم في رفع مستوى الامتثال للمعايير الدولية وحماية النظام المالي وتحسين تصنيف الدولة في التقارير والتقييمات الدولية ذات الصلة.
- ترقية مراكز العمليات الأمنية (SOC) لتصبح مدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما يتيح المراقبة اللحظية للتهديدات، وتحليل الهجمات السيبرانية، وتسريع الاستجابة للحوادث الأمنية.

2.8 الاستثمار في الإنسان من خلال المرافق والبنية التحتية

تسهم الحكومة الاتحادية، في **إطار الاستثمار في الإنسان وتعزيز استقرار الأسرة**، في رفع كفاءة شبكة الطرق الاتحادية، بما يسهم في تحسين انسيابية الحركة، وتعزيز مستويات السلامة المرورية، والحد من الحوادث، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تنقل الأفراد وجودة حياتهم اليومية. إلى جانب تطوير المباني الحكومية بما يوفر بيئة عمل آمنة ومحفّزة للموظفين. كما تعمل الحكومة على توفير المسكن الآمن للأسرة الإماراتية من خلال تخفيف الأعباء المالية عن الأسر ذات الدخل المحدود، ولا سيما الأسر التي تواجه ظروفاً اجتماعية خاصة، مثل فقدان المعيل أو تراجع الدخل، بما يمكّن **الأسرة الإماراتية** من تلبية متطلبات الحياة الكريمة والمستقرة، ويضمن **مستقبلاً مزدهراً ومستداماً للمجتمع**.

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية للمرافق والبنية التحتية والاستثمارات المالية بقيمة **19.07 مليار درهم** لعام 2026 مقارنة بقيمة **3.19 مليار درهم** في عام 2025, وقيمة **2.67 مليار درهم** في عام 2024.

يعكس هذا التزام الحكومة بدعم النمو المستمر للبنية التحتية ورفع كفاءتها، وتوفير المرونة المالية اللازمة لتمويل البرامج المستحدثة وتعزيز المركز المالي الحكومي.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

2.8.1 تطوير المباني الاتحادية ورفع كفاءتها التشغيلية

- تنفيذ مشاريع سنوية لإنشاء المباني الاتحادية ورفع كفاءتها التشغيلية لتلبية احتياجات الجهات المستفيدة، حيث تم تحقيق نسبة إنجاز بلغت **83%** في تنفيذ المخطط الشمولي خلال عام 2024، مع استهداف رفع النسبة إلى **91%** في نهاية عام 2025.
- تنفيذ أعمال صيانة وإضافات للمباني الاتحادية بهدف تقليل تكاليف الصيانة المستقبلية، وإطالة العمر الافتراضي للأصول الحكومية.

2.8.2 تطوير شبكة الطرق الاتحادية

- تنفيذ مشاريع إنشاء ورفع كفاءة الطرق الاتحادية، شملت توسعة عدد الحارات وزيادة التقاطعات، حيث تم تحقيق نسبة تنفيذ بلغت **90%** خلال عام 2024، مع استهداف الوصول إلى **94%** في نهاية عام 2025.
- تحقيق **100% نسبة معالجة للنقاط السوداء** على الطرق الاتحادية.

2.8.3 تطوير وإدارة السدود وتعزيز الأمن المائي

- تنفيذ أعمال صيانة دورية للسدود أسهمت في رفع كفاءة التخزين المائي بنسبة تفوق **20% سنوياً**.
- تعزيز تغذية الخزانات الجوفية بمعدل يتراوح بين **15% و20% سنوياً** من خلال الحفاظ على الطاقة الاستيعابية للبحيرات.
- إطالة العمر الافتراضي للسدود بنسبة تزيد عن **25%**.

2.8.4 تمكين المواطنين من السكن وتعزيز الاستقرار الأسري

- تنفيذ آليات تمويل سكني بالشراكة مع البنوك والمصارف، أسفرت عن إصدار **1,830 قرار تمويل سكني** ضمن برنامج الشيخ زايد للإسكان.
- الحفاظ على مؤشر نسبة المواطنين المالكين لمسكن عند **92%**, في ظل التزايد الكبير على حجم الطلب.
- إعفاء **156** مواطن من المستفيدين من قروض المساعدات السكنية، وذلك عن عامي 2024 و2025.

03 الميزانية العامة للاتحاد

3.1 نظرة عامة عن الميزانية العامة للاتحاد

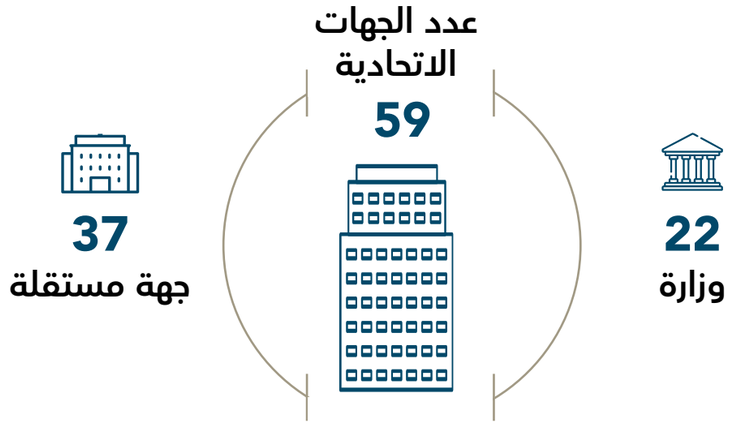

تمثل الميزانية الاتحادية لدولة الإمارات نموذجاً متقدماً في إدارة المال العام، إذ حققت توازناً مالياً للعام الثاني على التوالي. ويُعد هذا التوازن بين **الإيرادات والمصروفات** دليلاً واضحاً على صلابة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على الاستدامة.

وتُظهر بيانات الفترة من 2024 إلى 2026 تطوراً لافتاً في الأداء المالي، حيث حققت توازن كامل في عامي 2025 و2026، ما يؤكد نجاح الحكومة الاتحادية في كفاءة وترشيد الإنفاق الحكومي وتنمية الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية.

هذا الأداء المالي المتوازن لا يعكس فقط قوة السياسات المالية، بل يرسّخ أيضاً قدرة الحكومة على توجيه مواردها بكفاءة عالية نحو القطاعات التي تمس **نواة المجتمع** بشكل مباشر، مثل التعليم، الصحة، البيئة، الحماية الاجتماعية، والطاقة والبنية التحتية. ويسهم ذلك في تعزيز جاهزية الدولة لمواصلة **الاستثمار في مستقبل مستدام للأسرة الإماراتية والمقيمين، وصولًا إلى بناء مجتمع متماسك ومزدهر.**

الميزانية العامة للاتحاد - بالمليار درهم

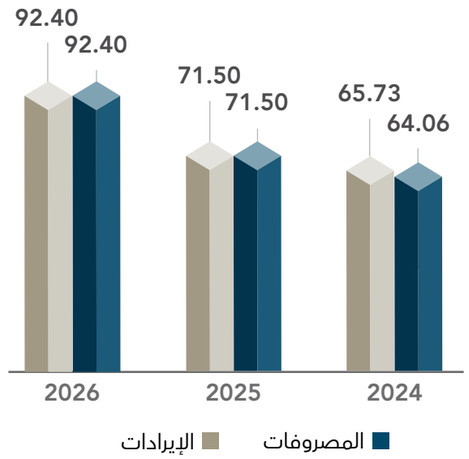

3.2 الإيرادات العامة للحكومة الاتحادية

تصنف مصادر الإيرادات التقديرية للعام المالي 2026 في الحكومة الاتحادية إلى رسوم خدمات الجهات الاتحادية، عوائد الاستثمارات، مساهمات الإمارات، الضرائب، واشتراكات التقاعد.

30.11 مليار درهم
رسوم الخدمات الاتحادية

16.72 مليار درهم
مساهمات الإمارات

24.67 مليار درهم
الضرائب

470 مليون درهم
اشتراكات التقاعد

20.44 مليار درهم
عوائد الاستثمارات

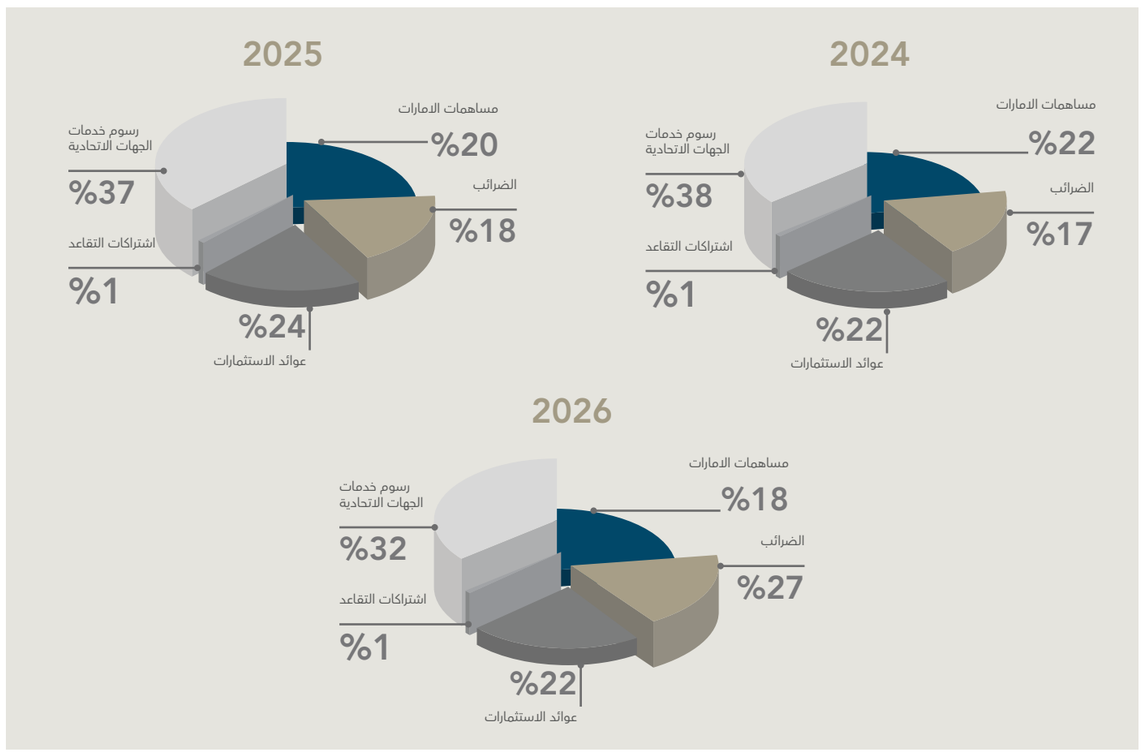

تشكل رسوم خدمات الجهات الاتحادية أعلى نسبة من إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية للعام المالي **2026**، بقيمة **30.11 مليار درهم**، مرتفعة من **26.29 مليار درهم** في العام المالي **2025**، بعد أن بلغت **24.83 مليار درهم** في العام المالي **2024**، باعتبارها تمثل الإيرادات الذاتية للجهات الاتحادية. تأتي الضرائب في المرتبة الثانية ضمن الإيرادات المتوقعة العام المالي **2026**، بإجمالي **24.67 مليار درهم**، تليها عوائد الاستثمارات التي بلغت **20.44 مليار درهم**. كما بلغت مساهمات الإمارات، ممثلة في إمارتي أبوظبي ودبي وديوان الرئاسة، نحو **16.72 مليار درهم**، مرتفعة عن **14.61 مليار درهم** في العام المالي **2025**. أما اشتراكات التقاعد فقد استقرت عند **470 مليون درهم** للعام المالي **2026**.

في إطار تعزيز مبادئ **الشفافية المالية والاستدامة الاقتصادية**، تعمل **الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة** على إعداد خطة تقديرات للإيرادات تحقق التوازن بين مختلف القطاعات والجهات. ويهدف هذا النهج إلى:

- رفع كفاءة إدارة الموارد المالية عبر ضمان **توزيع فعّال للإيرادات** بين القطاعات، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي.
- تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تُعزّز أداء القطاعات الحيوية مثل **الصحة والتعليم والبنية التحتية**.
- الحد من **المخاطر الاقتصادية والمالية** من خلال تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على مصدر واحد، مما يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني.

تعكس تقديرات إيرادات الحكومة الاتحادية للعام المالي 2026 نمو ملحوظ في الإيرادات عبر مختلف القطاعات، وخاصة في قطاع الشؤون الحكومية، الذي سجل زيادة كبيرة في الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، ساهم قطاعي البنية التحتية والموارد الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في تعزيز إجمالي الإيرادات بفضل الجهود المبذولة من قبل الجهات المستقلة والوزارات الرئيسية. فيما يلي نظرة عامة على الإيرادات حسب القطاعات الموزعة على الجهات الاتحادية المختلفة، ضمن أربع قطاعات رئيسية:

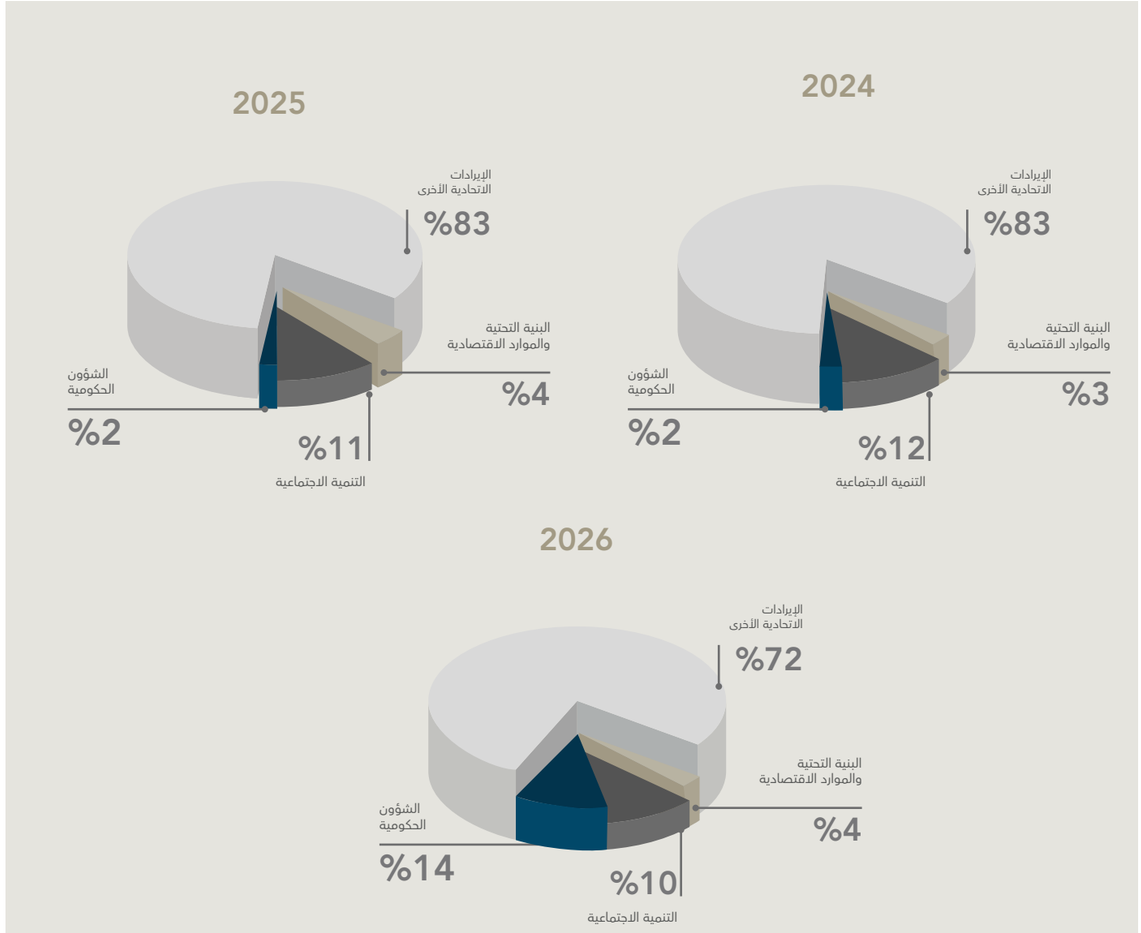

قطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية

بلغت تقديرات إيرادات قطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية **2.88 مليار درهم** في العام المالي **2025**، وهو ما يشكل 4% من إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية. بينما، ارتفعت الإيرادات التقديرية للعام المالي 2026 بشكل ملحوظ لتصل إلى **3.19 مليار درهم**، متمثلة **برسوم خدمات الجهات الاتحادية** بشكل اساسي. حيث سجلت الجهات المستقلة ارتفاع في الإيرادات التقديرية لعام 2026، متمثلة بالهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية التي قدرت إيراداتها بقيمة 1.11 مليار درهم، والهيئة الاتحادية للرقابة النووية التي بلغت إيراداتها 318 مليون درهم. فيما قدرت وزارة الاقتصاد والسياحة إيراداتها بقيمة 920 مليون درهم، تليها وزارة الطاقة والبنية التحتية بإيرادات بلغت 671 مليون درهم

يساهم هذا النمو في تعزيز قطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية من خلال:

تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار

من خلال رفع القدرة التنافسية لدولة الإمارات واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى دعم الشركات الناشئة والمتوسطة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويُسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة.

تعزيز البنية التحتية الاستراتيجية

عبر تمويل المبادرات والقطاعات الحيوية التي تمكّن من تنفيذ مشروعات كبرى مثل قطار الاتحاد، وتطوير شبكات الطرق والمطارات والموانئ، إلى جانب تعزيز البنية التحتية للكهرباء والمياه بما يسهم في رفع الإنتاجية ودعم التنافسية.

تمكين المستقبل عبر تطوير البنية الرقمية

من خلال دعم جهود التحول الرقمي وبناء منظومة رقمية متقدمة تعزز كفاءة الخدمات الحكومية وتبسط الإجراءات للمواطنين والمقيمين، بما يواكب متطلبات المستقبل.

قطاع التنمية الاجتماعية:

شهد قطاع التنمية الاجتماعية نمواً واضحاً في تقديرات الإيرادات للسنوات الأخيرة, حيث بلغت التقديرات **7.72 مليار درهم** في العام المالي **2024**، وارتفع بنسبة 4% في عام 2025 ليصل إلى **8.03 مليار درهم**. واصلت تقديرات إيرادات القطاع الارتفاع لتصبح **9.54 مليار درهم** في 2026 , والتي تشكل نسبة 10% من إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية. تمثلت تقديرات الإيرادات **برسوم خدمات الجهات الاتحادية** بشكل اساسي. حيث ساهمت وزارة الموارد البشرية والتوطين بأعلى نسبة في الإيرادات المقدرة بقيمة 8.07 مليار درهم (من رسوم تصاريح العمل والغرامات)، تليها وزارة الصحة ووقاية المجتمع بتقديرات بلغت **150 مليون درهم** (من رسوم وتراخيص المؤسسات الطبية ورسوم التصديق). بينما ساهمت الجهات المستقلة، من مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية بإيرادات بلغت 647 مليون درهم، ومؤسسة الإمارات للدواء التي استحدثت خدماتها لتمكين مستقبل القطاع الصحي والرقابة على الدواء لضمان تقديم الخدمات للمواطن والمقيم بأعلى فعّالية حيث شكلت إيراداتها 315 مليون درهم متمثلة برسوم العلاج ورسوم تراخيص المؤسسات الصحية، بينما شكلت جامعة الإمارات العربية المتحدة إيرادات تقديرية بقيمة 100 مليون درهم

يعكس ارتفاع إيرادات قطاع التنمية الاجتماعية **بنسبة 19%** في عام 2026 كلاً مما يلي:

تمكين الأسرة وتعزيز تماسك المجتمع:

من خلال دعم البرامج الاجتماعية والإسكانية، وتمكين المرأة والأسرة الإماراتية والمقيمين، بما يعزز استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي ويُسهم في بناء مجتمع متماسك ومستدام.

تمكين التعليم وبناء القدرات الوطنية:

عبر تطوير منظومة التعليم من خلال الاستثمار في البنية التحتية التعليمية والتقنيات الحديثة، بما يعزز جودة العملية التعليمية ويُنمّي الكفاءات الوطنية القادرة على الإسهام في مسيرة التنمية المستقبلية.

تعزيز جودة الحياة من خلال تطوير القطاع الصحي:

وذلك من خلال دعم الخدمات الصحية وتوسيع الاستثمارات في المستشفيات والتقنيات الطبية المتقدمة، بما يضمن توفير رعاية صحية شاملة تُسهم في تحسين صحة المجتمع وتعزيز استقراره.

الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية:

من خلال تحسين آليات تقديم الخدمات، وتطوير منصات رقمية مبتكرة تسهّل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتعزز رضا المستفيدين.

قطاع الشؤون الحكومية:

بلغ إجمالي تقديرات إيرادات هذا القطاع **1.66مليار** درهم في العام المالي **2025**، وهو ما يمثل 2% من إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية. بينما ارتفعت الإيرادات التقديرية للعام المالي **2026** بمبلغ تجاوز ال 11.38 مليار درهم لتصل إلى **13.04 مليار درهم**، وهو ما يعادل 14% من إجمالي الإيرادات، متمثلة **برسوم خدمات الجهات الاتحادية.** تشكل الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية ما نسبته 84% من اجمالي تقديرات الإيرادات في قطاع الشؤون الحكومية, والتي ساهمت في الارتفاع الكبير في التقديرات بين العامين بسبب فصل ميزانيتها عن قطاع الإيرادات الاتحادية الأخرى. ومن ناحية أخرى, ساهمت وزارة الخارجية بتقدير إيرادات قيمته 1.33 مليار درهم متمثلة برسوم التصديق وشهادة منشأ وطلبات التأشيرة وغيرها من الإيرادات، ثم تليها وزارة العدل بإيرادات بلغت 325 مليون درهم متمثلة برسوم القضائية وغرامات ورسوم تصديق وفوائد بنكية.

يساهم هذا الارتفاع في الإيرادات في **تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية** ورفع فعالية أداء الجهات الاتحادية من خلال **تصغير البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية المقدمة** على مستوى الحكومة الاتحادية. كما ستدعم في رفع كفاءة العمليات وتقليل التكاليف التشغيلية

إيرادات اتحادية أخرى:

يشكل هذا القطاع أعلى نسبة في إيرادات الحكومة الاتحادية، حيث شكلت الإيرادات حسب قانون ربط الميزانية في عام **2025** قيمة **58.90 مليار درهم**، وارتفعت الإيرادات التقديرية في عام **2026** لتصل إلى **66.60 مليار درهم**، وهو ما يعادل 72% من إجمالي الإيرادات. في عام 2026, شكلت الإيرادات التقديرية للضرائب أعلى نسبة من هذا القطاع بمبلغ **24.67 مليار درهم**, مرتفعة من 12.64 مليار درهم في **2025** , ويأتي هذا الارتفاع بعد استحداث ضريبة الشركات والأعمال التي قدرت إيراداتها بقيمة 11.40 مليار درهم. قدرت إيرادات مساهمات إمارتي دبي وأبو ظبي بقيمة **16.73 مليار درهم**. وشكلت **رسوم الخدمات الاتحادية** قيمة **4.32 مليار درهم** من هذا القطاع تمثلها الإيرادات التقديرية للفوائد وعوائد السندات والصكوك. بينما حققت إيرادات **عوائد الاستثمار** التقديرية في عام 2026 قيمة 20.44 مليار درهم متمثلة بإيرادات حقوق الامتياز وأرباح مؤسسة الإمارات للاتصالات والمصرف المركزي وحق امتياز وأرباح شركة الاتصالات المتكاملة وعوائد الاستثمارات الحكومية للشركات المساهمة فيها وزارة المالية

يشكل هذا القطاع **الجزء الأكبر** من إيرادات الحكومة الاتحادية، كما يعتبر مصدر أساسي في دعم **الاستقرار المالي وتحقيق الاستدامة المالية،** وذلك من خلال اتاحة المساحة المالية للحكومة الاتحادية وقدرتها على تمويل المبادرات الكبرى والمشاريع الحيوية التي تساهم في **تمكين المجتمع** وتقليل الاعتمادية على طرق التمويل البديلة من الدين العام. سيعزز النمو المستدام للإيرادات في تمكين قدرات الحكومة الاتحادية على المساهمة في تحقيق رؤية الدولة الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي تركز على التنمية الشاملة والازدهار الاقتصادي ضمن **رؤية الإمارات 2071.**

3.3 المصروفات العامة للحكومة الاتحادية

في إطار حرص الحكومة الاتحادية على ترسيخ الشفافية ورفع كفاءة التخطيط المالي، تُعرض المصروفات الاتحادية ضمن أربع مجموعات رئيسية، استناداً إلى **التصنيف الاقتصادي** المعتمد دولياً. ويسهم هذا النهج في تنظيم بنود الإنفاق ودعم التخطيط المالي، إضافةً إلى تحسين توجيه الموارد وتحديد أولويات الإنفاق، سواء المرتبطة بالنفقات التشغيلية وتعويضات العاملين أو المشاريع الرأسمالية. ويمثّل هذا التصنيف أداة محورية لمراقبة الأداء المالي، وتقييم التوجهات عبر الأعوام المالية، وضمان توافق الإنفاق مع مستهدفات التنمية، بما يعزز الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية. وفيما يلي عرض المجموعات:

تعويضات الموظفين

تشكل نسبة 34% من إجمالي الميزانية، حيث قُدِّرت في عام 2026 بقيمة 31.66 مليار درهم، مقارنةً بعام 2025 الذي بلغت فيه 25.50 مليار درهم، وبعام 2024 الذي سجل 24.88 مليار درهم.

المستلزمات السلعية والخدمية والإعانات

تشكل نسبة 28% من إجمالي الميزانية، حيث قُدِّرت في عام 2026 بقيمة 25.68 مليار درهم، مقارنةً بعام 2025 الذي بلغت فيه 22.89 مليار درهم، وبعام 2024 الذي سجل 21.91 مليار درهم.

المنح والمنافع الاجتماعية والمصاريف الأخرى

تشكل نسبة 19% من إجمالي الميزانية، حيث قُدِّرت في عام 2026 بقيمة 17.16 مليار درهم، مقارنةً بعام 2025 الذي بلغت فيه 18.04 مليار درهم، وبعام 2024 الذي سجل 12.66 مليار درهم.

الأصول

تشكل نسبة 19% من إجمالي الميزانية، حيث قُدِّرت في عام 2026 بقيمة 17.90 مليار درهم، مقارنةً بعام 2025 الذي بلغت فيه 5.07 مليار درهم، وبعام 2024 الذي سجل 4.60 مليار درهم.

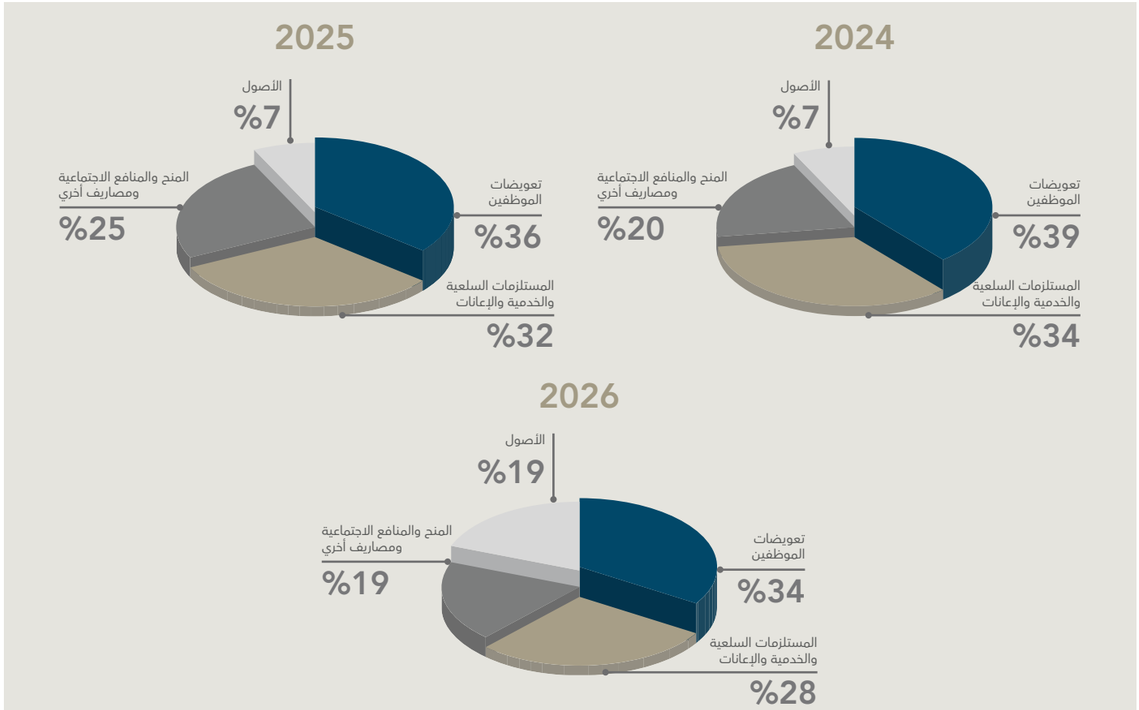

تحرص الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على توجيه الإنفاق العام بطريقة تعكس أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعم استدامة النمو عبر توزيع الموارد **وفق الأولويات المعتمدة للقطاعات التنموية**، وبما يتسق مع اختصاصات الجهات الاتحادية التي **تشمل (22) وزارة و(37) جهة مستقلة**. ويهدف هذا التوزيع إلى تعزيز كفاءة إدارة المال العام، وتحقيق التوازن بين احتياجات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، إضافةً إلى دعم البرامج الاستثمارية المالية. ويعكس هذا النهج التزام الحكومة بالشفافية وكفاءة الأداء، وضمان توجيه الموارد نحو الأنشطة التي تسهم في تمكين الفرد والمجتمع ورفع جودة الحياة.

قطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية

تشكل
%2.8
من إجمالي المصروفات العامة

بقيمه
2.63
مليار درهم في عام 2026

شكلت وزارة الطاقة والبنية التحتية أعلى مصروفات بقيمة 1.19 مليار درهم، تلتها وزارة التغير المناخي والبيئة بقيمة 289 مليون درهم. أما من بين الجهات المستقلة، فقد سجلت الهيئة الاتحادية للرقابة النووية مصروفات بقيمة 318 مليون درهم، تلتها هيئة الأوراق المالية والسلع بقيمة 187 مليون درهم. ويعكس هذا التوزيع تركّز المصروفات في الجهات ذات الارتباط المباشر بالموارد الاقتصادية والبنية التحتية.

قطاع التنمية الاجتماعية والمعاشات

تشكل
%37.5
من إجمالي المصروفات العامة

بقيمه
34.63
مليار درهم في عام 2026

شكلت وزارة التربية والتعليم أعلى مصروفات بقيمة 11.84 مليار درهم، تلتها وزارة تمكين المجتمع بقيمة 2.97 مليار درهم. أما من بين الجهات المستقلة، فقد سجلت مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية مصروفات بقيمة 5.00 مليار درهم، تليها جامعة الإمارات العربية المتحدة بقيمة 1.87 مليار درهم. ويُظهر هذا التوزيع تركز المصروفات في الجهات التعليمية والصحية والاجتماعية ضمن إطار الإنفاق الاتحادي.

قطاع الشؤون الحكومية

تشكل
%29.3
من إجمالي المصروفات العامة

بقيمه
27.10
مليار درهم في عام 2026

شكلت وزارة الداخلية أعلى مصروفات بقيمة 7.29 مليار درهم وتلتها وزارة الدفاع بقيمة 6.49 مليار درهم. أما من بين الجهات المستقلة، فقد سجلت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ مصروفات بقيمة 4.94 مليار درهم، تليها جهاز الأمن بقيمة 1.33 مليار درهم، وهو ما يعكس تركّز الجزء الأكبر من الإنفاق ضمن الجهات ذات الارتباط المباشر بأعمال الشؤون الحكومية والخدمات الأمنية والإدارية.

قطاع المصروفات الاتحادية الأخرى

تشكل
%13.7
من إجمالي المصروفات العامة

بقيمه
12.67
مليار درهم في عام 2026

تتولّى وزارة المالية مسؤولية إدارة هذا القطاع من خلال تخصيص المصروفات الاتحادية العامة لضمان تمويل الالتزامات التشغيلية والمالية ودعم الجهات الاتحادية والمبادرات الوطنية. وتشمل مصروفاته خدمة الدين العام، والالتزامات الدولية، والمصروفات التشغيلية، والاحتياطيات المخصّصة للبرامج الاتحادية. ويعكس هذا التنوع الدور المحوري للوزارة في ضمان استمرارية الأنشطة الحكومية والوفاء بالالتزامات الاتحادية، بما يعزّز كفاءة الإنفاق واستدامة العمليات الحكومية بما يخدم المجتمع وضمان مستقبل مزدهر.

قطاع الاستثمارات المالية

تشكل
%16.7
من إجمالي المصروفات العامة

بقيمه
15.38
مليار درهم في عام 2026

يمثل هذا القطاع مجموعة من الاستثمارات طويلة الأجل في المشاريع الوطنية. حيث يعد برنامج دعم المركز المالي الاتحادي أبرز مكونات هذا القطاع في 2026، إلى جانب الاستثمارات الموجهة لمشروع الاتحاد للقطارات والاستثمارات في الجهات الوطنية المختلفة. ويعكس هذا النمو تعزيزاً لدور الاستثمارات المالية في دعم الاستقرار المالي وتمويل المشاريع الاتحادية ذات الأثر الاستراتيجي.

04 نظرة عامة عن الاقتصاد الوطني

نجحت دولة الإمارات في تعزيز مرونة اقتصادها وقدرته على مواجهة التقلبات العالمية، مستندة إلى سياسات اتحادية فعّالة دعمت التنويع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية. وأسهمت الاستثمارات الحكومية وتطوير البيئة التشريعية والشراكات التجارية في ترسيخ مكانة الدولة كمركز اقتصادي عالمي، وتحقيق نمو مستدام ضمن مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031".

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ معدل النمو نحو 3.8% في عام 2024 ، من المتوقع ارتفاع النمو إلى 4.1% في عام 2025، مدفوعًا بازدهار الأنشطة غير النفطية التي شكلت أكثر من 78% من الناتج المحلي الإجمالي.

التضخم:

استقر عند مستوى منخفض بلغ 2.1% في عام 2024 بفضل السياسات النقدية المرنة واستقرار أسعار الطاقة والسلع.

أبرز القطاعات الاقتصادية الداعمة للنمو

النقل والتخزين

- برز كأحد أسرع القطاعات نمواً نتيجة توسّع التجارة الإلكترونية وازدهار الخدمات اللوجستية المرتبطة بالموانئ والمطارات.

الخدمات المالية والتأمين

- شهد توسعاً مستمراً مدعوماً بارتفاع نشاط البنوك وتطور أسواق المال واعتماد التمويل الأخضر.

البناء والتشييد

- حافظ على نموه مدعوماً بالمشاريع الكبرى في البنية التحتية والإسكان والمناطق الحرة.

السياحة والضيافة

- استمرار الزخم السياحي مع تجاوز عدد الزوار الدوليين **29 مليون زائر في 2024**، بدعم من الفعاليات الكبرى ومبادرات الترويج الاتحادية مثل **أجمل شتاء في العالم**.

بيئة الأعمال والحوافز الحكومية الداعمة للاقتصاد:

- التملك الأجنبي الكامل.
- الإقامة طويلة الأجل (التأشيرات الذهبية والخضراء).
- رقمنة تأسيس الأعمال.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصناديق الابتكار وريادة الأعمال.
- إعفاءات وتأجيلات رسوم للقطاعات الاستراتيجية.
- اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA).
- التكامل اللوجستي والتجاري من خلال مشاريع استراتيجية مثل ميناء جبل علي والمطارات ومشروع قطار الاتحاد الوطني.

وقد انعكست هذه الجهود إيجاباً على تصنيف الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية وسهولة ممارسة الأعمال، ورسّخت مكانتها كواحدة من أفضل الوجهات في العالم لجذب الشركات الناشئة والمبتكرة.

القطاعات الواعدة ومحركات النمو المستقبلية

- التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة تتصدر محركات النمو على المدى المتوسط، وذلك بدعم من الاستراتيجيات الوطنية، مثل الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031 ومبادرة الحياد المناخي 2050.
- الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية والرياضة والترفيه تمثل مجالات واعدة للتنويع الاقتصادي المستدام، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو قائم على الابتكار والمعرفة.

يعكس هذا التنويع في القاعدة الإنتاجية تحول الاقتصاد الإماراتي إلى نموذج قائم على التعددية القطاعية والابتكار، حيث أصبح النمو الاقتصادي يعتمد على محركات متعددة تشمل الصناعة والخدمات والتجارة والسياحة والطاقة النظيفة، مما يرسّخ مكانة الإمارات كإحدى أكثر الاقتصادات تنوعاً واستدامة وتنافسية في المنطقة والعالم.

05 نظرة عامة عن الاستدامة المالية

تعد منظومة الاستدامة المالية في دولة الإمارات نموذجاً متكاملاً تشترك في بنائه مختلف الجهات الاتحادية لضمان كفاءة إدارة الموارد العامة وتعزيز النمو الاقتصادي لضمان استدامة مالية راسخة. من خلال المجالات التالية:

تنويع مصادر الإيرادات ورفع كفاءة التحصيل من خلال:

تطبيق الضريبة على الشركات والأعمال لتعزيز استدامة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

تطبيق قنوات الدفع المؤجلة "اشتر الآن وادفع لاحقاً" لتمكين المتعاملين من سداد رسوم الخدمات والغرامات الاتحادية بالتقسيط.

تطبيق سياسة تحصيل الإيرادات بواسطة البنوك التجارية لتحسين كفاءة التحصيل وتجربة المستخدم.

إدارة الغرامات الاتحادية وتعهيد التحصيل من خلال دعم أطراف ثالثة والتي تمثل خطوة استراتيجية لتعظيم الإيرادات العامة.

إدارة الدين العام

تُؤكد حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها الدائم بالاستدامة المالية من خلال الحفاظ على ميزانيات متوازنة دون الحاجة إلى إصدار ديون لتمويل العجز. وانسجاماً مع رؤيتها الاستراتيجية، تسعى الحكومة الاتحادية إلى تطوير أسواق الدين المحلية وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يعزز الاستقرار المالي ويوسّع قاعدة المستثمرين.

اتخذت القيادة الحكيمة عدداً من التدابير الاستراتيجية، من أبرزها:

- **تطوير برامج سندات الخزينة الحكومية وصكوك الخزينة الإسلامية بالدرهم الإماراتي،** بهدف بناء منحنى عائد محلي قوي يُعد مرجعاً خالياً من المخاطر لدعم عمليات التمويل المحلية في كل من القطاعين المصرفي والخاص.
- **تعزيز برنامج السندات الدولية بالدولار الأمريكي،** بما يعزز مكانة الدولة كمركز مالي رائد إقليمياً وعالمياً وقادر على استقطاب المستثمرين الدوليين.
- **إطلاق مبادرة صكوك الأفراد،** كأول تجربة تتيح للمستثمرين الأفراد المشاركة مباشرة في الصكوك السيادية المجزّأة، بما يعزز الشمول المالي ويوسّع قاعدة المشاركين في أدوات الدين السيادية.

كما تواصل دولة الإمارات ريادتها في مجال الابتكار المالي عبر استعدادها لإصدار:

- **سندات رقمية** تسهم في تعميق الأسواق المالية ورفع كفاءة الإصدارات، ودمج التقنيات المالية الحديثة في إدارة الدين السيادي.
- **أدوات دين خضراء** مخصصة لتمويل مشاريع بيئية واجتماعية مؤهلة ضمن إطار الاستدامة (ESG) ووفقاً للأهداف الاستراتيجية في مجال الاستدامة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

سعت **الحكومة الاتحادية،** ممثلةً بوزارة المالية، إلى تطوير **منظومة شراكة متكاملة بين القطاعين العام والخاص (PPP)،** تهدف إلى **رفع كفاءة الإنفاق العام وتعزيز الاستدامة المالية** من خلال جذب الاستثمارات الخاصة إلى المشاريع الاتحادية ذات الأثر الاستراتيجي.

يرتكز الإطار العام على مبادئ **الشفافية والكفاءة وتحقيق أعلى قيمة مقابل المال (Value for Money)** عبر نماذج تمويل وتشغيل مبتكرة تقلّل العبء المالي على الميزانية العامة وتضمن استدامة الموارد على المدى الطويل.

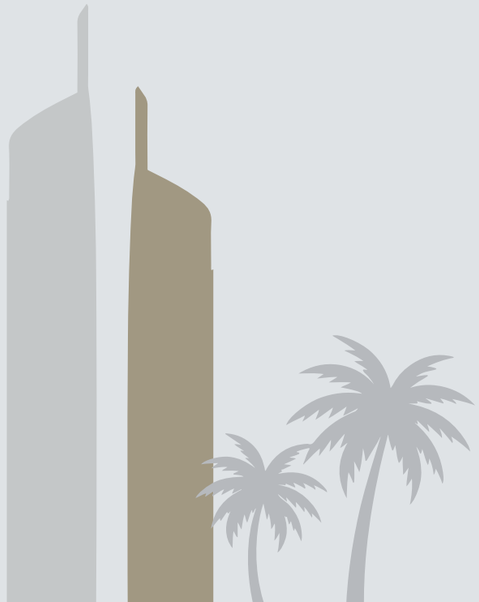

وقد شهدت المنظومة خلال الأعوام الأخيرة **تطوراً تدريجياً ومنهجياً** نحو تأسيس آليات حوكمة فعّالة تعزز التنسيق بين مختلف الأطراف وتضمن كفاءة اتخاذ القرار، شمل عدة مراحل رئيسية

2023

إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (قانون اتحادي 12 لعام 2023)، الذي شكّل الإطار التشريعي الأساسي في الجهات الاتحادية لتنظيم العلاقات التعاقدية وضمان الشفافية والاستدامة في تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين.

2024

إعداد دليل الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يمثل مرجعاً إجرائياً لتوحيد الممارسات وتحديد الدورة المستندية لإجراءات الشراكة بين القطاعين بدءاً من مرحلة التخطيط مروراً بالتنفيذ ووصولاً إلى المتابعة والتقييم.

2025

تم تأسيس إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة المالية تُعنى بتفعيل الإطار المؤسسي ومتابعة تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين، عبر تطبيق آليات حوكمة ورقابة فعّالة، وبناء قدرات الجهات الاتحادية والإشراف على تطبيق أفضل الممارسات، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد العامة وتعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الخاصة في المشاريع الحكومة الاتحادية.

وقد حققت الحكومة الاتحادية عدداً من الإنجازات الملموسة ضمن مستهدفات منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات حيوية وتنموية، تشمل:

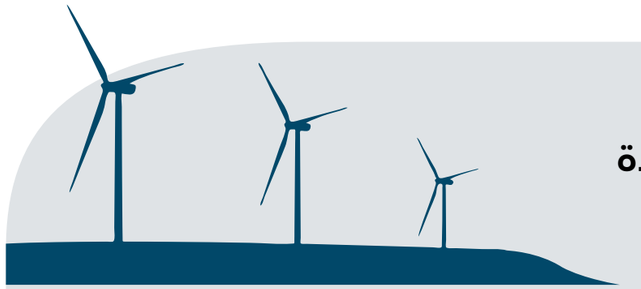

تمكين قطاع الطاقة المتجددة

تحديث المباني الاتحادية (إعادة تأهيلها وتحسين كفاءتها):

من خلال إعادة تأهيل وتركيب واختبار وتشغيل جميع الأنظمة المعنية بخفض استهلاك الطاقة والمياه في المباني الحكومية، يسهم المشروع في خفض استهلاك الطاقة والمياه في المباني الحكومية باستخدام نموذج الشراكة بين القطاعين. وذلك من خلال إعادة تأهيل المباني الأعلى استهلاكاً لتحقيق:

- خفض لا يقل عن **27%** في الطاقة والمياه
- وتقليل التكاليف التشغيلية بنسبة **20%**

ويسهم المشروع في تعزيز استدامة المباني الحكومية ودعم مستهدفات الإمارات للطاقة والأمن المائي والحياد المناخي، كما يعزز تبنّي التقنيات المتقدمة ويُرسخ دور الشراكة مع القطاع الخاص في تحقيق التحول نحو كفاءة الطاقة.

تمكين قطاع التعليم

مشروع السكن الطلابي

(حالياً في مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية):

يقوم المشروع على تصميم وبناء وتمويل وتشغيل وإدارة وثم نقل مرافق سكن الطلبة، حيث يهدف المشروع إلى توفير بيئة سكنية حديثة ومتكاملة تعزز جودة تجربة الطلبة من خلال تحسين جودة إدارة السكن والخدمات الطلابية وتوفير مرافق سكنية متطورة بمواصفات عالمية تسهم في رفع مستوى الرفاه وجودة الحياة للطلبة، وتسهم في تعزيز جاذبية الجامعة وزيادة قدرتها الاستيعابية.

تمكين قطاع الصحة

مقابل المال الكمي

380 مليون درهم

من خلال مجموعة من المشاريع التي تسهم في تعزيز الأثر الاجتماعي المباشر عبر الارتقاء بخدمات الرعاية الصحية، بما ينعكس في تحسين رفاهية الأفراد والمجتمع. وتشمل تحسين جودة الخدمات الطبية وسهولة الوصول إليها، وتقليص فترات الانتظار، ورفع كفاءة المرافق الصحية عبر التحديث والتوسع. وإلى جانب ذلك، تعزز المبادرات القدرة التشغيلية للمنشآت الصحية، وتوفر بيئات علاجية أكثر أماناً وفعالية، وتدعم صحة المجتمع على المدى الطويل عبر بناء منظومة صحية مستدامة تلبي احتياجات السكان الحالية والمستقبلية.

خريطة الدولة توضح توزيع الخدمات حيث أنها متوفرة في دبي ، الشارقة ، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة مع توزيع الخدمات في امارات الدولة

أبو ظبي, دبي, الشارقة, عجمان, أم القيوين, رأس الخيمة, الفجيرة

المشروع : إعادة تأهيل وتشغيل خدمات المختبرات

ابرام مشروع الشراكة بنموذج تأهيل تشغيل ونقل مع شركة PureLab ، بهدف رفع جودة وكفاءة خدمات المختبرات في منشآت مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية. وقد أسهم المشروع في تحقيق وفورات مالية ملموسة وتعزيز قدرات التشخيص الطبي.

استثمارات من قبل القطاع الخاص

177 مليون درهم

الفوائد المحققة

- خفض النفقات التشغيلية للخدمة.
- تحسين جودة الخدمات.
- تقليص مدة الإنجاز (TAT) تقديم الخدمات.
- المساندة في الحصول على الاعتمادات الدولية.

الشارقة, عجمان, أم القيوين, رأس الخيمة, الفجيرة

المشروع : إعادة تأهيل وتشغيل وحدات غسيل الكلى

ابرام مشروع الشراكة بنموذج تأهيل تشغيل و نقل مع شركة GDTS ، بهدف تحسين جودة وكفاءة خدمات غسيل الكلى في منشآت مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية. وقد أسهم المشروع في تحقيق وفورات مالية ملموسة وتعزيز جودة الخدمات السريرية المقدمة.

استثمارات من قبل القطاع الخاص

26.5 مليون درهم

الفوائد المحققة

- خفض النفقات التشغيلية للخدمة.
- تحسين حالة مرضى غسيل الكلى.
- المساندة في الحصول على الاعتمادات الدولية.

دبي, الشارقة, عجمان, أم القيوين, رأس الخيمة, الفجيرة

المشروع : إعادة تأهيل وتشغيل خدمات الأشعة

ابرام مشروع الشراكة بنموذج تأهيل تشغيل ونقل مع شركة Unison ، بهدف الارتقاء بجودة وكفاءة خدمات التصوير الطبي في منشآت مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية. وقد أسهم المشروع في تحقيق وفورات مالية ملموسة وتعزيز قدرات التشخيص.

استثمارات من قبل القطاع الخاص

120 مليون درهم

الفوائد المحققة

- خفض النفقات التشغيلية للخدمة.
- تحسين جودة الخدمات.
- تقليص مدة الإنجاز (TAT) تقديم الخدمات.
- المساندة في الحصول على الاعتمادات الدولية.

mof.gov.ae

MOFUAE